# جان كولبيرت ودورهُ الاقتصادي في فرنسا ( ١٦١٩-١٦٨٣ )

**م. هدى جواد كاظم**

**قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار**

dr.huda.jawad.kadhim@utq.edu.iq

**الملخص:**

تعد دراسة الشخصيات التاريخية إحدى حقول دراسة التاريخ المهمة وقد برزت في فرنسا شخصيات أدت دوراً مهماً في صناعة الحدث التاريخي والتأثير عليه ، وتكمن أهمية دراسة كولبيرت بوصفه المؤسس للمذهب التجاري في فرنسا ، إذ أخذ اسماً خاصاً وهو الكولبرتية (نسبة إلى كولبيرت)، فضلاً عن ذلك اسهمت سياسته الاقتصادية في تحويل فرنسا إلى قوة اقتصادية شبه مهيمنة في أوروبا ، ومن ثم إحدى أكبر امبراطوريتين في العالم ، إذ عمل على كل جبهات الاقتصاد دفعة واحدة بحيث عدت الكولبرتية سياسة متعددة الاتجاهات ( تجارية وصناعية وزراعية) بحيث تشمل هذه السياسات كل الفروع الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في وضع الميزان التجاري .

والبحث المعنون ( جان كولبيرت ودوره الاقتصادي في فرنسا ( ١٦١٩-١٦٨٣م ) محاولة لدراسة إحدى الشخصيات المؤثرة في السياسة الاقتصادية في فرنسا، إذ بدأت الدراسة بولادته عام ١٦١٩ وانتهت بوفاته عام ١٦٨٣ ، وقسم البحث إلى مبحثين، تابع المبحث الأول ( نشأة كولبيرت ونشاطه الاقتصادي حتى عام ١٦٦٥ ) نشأته واهم آرائه الاقتصادية وأيضاً أهم مناصبه التي تولاها في المملكة الفرنسية واصلاحاته المالية ، في حين عبر المبحث الثاني (سياسة كولبيرت الاقتصادية) عن أهم الاجراءات الاقتصادية التي اتبعها كولبيرت والتي شملت القروض والضرائب وأيضاً الزراعة والتجارة والصناعة.

الكلمات المفتاحية : (فرنسا، كولبرت، المذهب التجاري ، اقتصاد).

# Jean Colbert Economic Role in France ( 1619 – 1683 )

**Lecturer , Huda Jawad Kadhim**

**Department of History, College of Education for Human Sciences, Dhi Qar University**

## Abstract:

The study of historical figures is one of the important fields of studying history. Personalities have emerged in France who played an important role in creating the historical event and influencing it. The importance of studying Colbert lies in his being the founder of the commercial doctrine in France, as he took a special name, which is Colbertism (relative to Colbert), in addition to that. His economic policy contributed to transforming France into a semi-dominant economic power in Europe, and then one of the two largest empires in the world. He worked on all fronts of the economy at once, so that Colbertism was considered a multi-directional policy (commercial, industrial, and agricultural), so that these policies included all the main economic branches that... It affects the position of the trade balance.

The research entitled (Jean Colbert and his economic role in France (1619-1683 AD)) is an attempt to study one of the influential figures in economic policy in France. The study began with his birth in 1619 and ended with his death in 1683. The research was divided into two sections. The first section followed (Colbert's upbringing and economic activity until... The year 1665) describes his upbringing, his most important economic views, and also the most important positions he held in the French Kingdom and his financial reforms, while the second section (Colbert's economic policy) expresses the most important economic measures followed by Colbert, which included loans and taxes, as well as agriculture, trade, and industry.

Keywords: (France, Colbert, mercantilism, economics).

**المقدمة :**

تعد دراسة الشخصيات التاريخية إحدى حقول دراسة التاريخ المهمة وقد برزت في فرنسا شخصيات أدت دوراً مهماً في صناعة الحدث التاريخي والتأثير عليه ، وتكمن أهمية دراسة كولبيرت بوصفه المؤسس للمذهب التجاري في فرنسا ، إذ أخذ اسماً خاصاً وهو الكولبرتية ( نسبة إلى كولببرت ) ، فضلاً عن ذلك أسهمت سياسته الاقتصادية في تحويل فرنسا إلى قوة اقتصادية شبه مهيمنة في أوروبا ، ومن ثم إحدى أكبر امبراطوريتين في العالم ، إذ عمل على كل جبهات الاقتصاد دفعة واحدة بحيث عدت الكولبرتية سياسة متعددة الاتجاهات ( تجارية وصناعية وزراعية ) بحيث تشمل هذه السياسات كل الفروع الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في وضع الميزان التجاري .

والبحث المعنون ( جان كولبيرت ودوره الاقتصادي في فرنسا ( ١٦١٩-١٦٨٣م ) محاولة لدراسة إحدى الشخصيات المؤثرة في السياسة الاقتصادية في فرنسا ، إذ بدأت الدراسة بولادته عام ١٦١٩ وانتهت بوفاته عام ١٦٨٣ ، وقسم البحث إلى مبحثين ، تابع المبحث الأول ( نشأة كولبيرت ونشاطه الاقتصادي حتى عام ١٦٦٥ ) نشأته وأهم آرائه الاقتصادية وأيضاً أهم مناصبه التي تولاها في المملكة الفرنسية واصلاحاته المالية ، في حين عبر المبحث الثاني ( سياسة كولبيرت الاقتصادية ) عن أهم الاجراءات الاقتصادية التي اتبعها كولبيرت والتي شملت القروض والضرائب وأيضاً الزراعة والتجارة والصناعة .

## المبحث الأول

## نشأة كولبيرت ونشاطه الاقتصادي حتى عام ١٦٦٥

**أولاً : الولادة والنشأة :**

ولد جان بابتيست كولبيرت (Jan Baptiste Colbert) [١] في ٢٩ آب عام ١٦١٩ [٢] بمدينة ريمس (Rheims) [٣] وينحدر من أسرة عريقة [٤] من أصول اسكتلندية ، وكان والده تاجر قماش ناجح[٥] ، وعمه تاجر ثري يُعد من أكبر المستوردين للمنسوجات من الشرق [٦]، وقد درس كولبير القانون وكان له أيضاً بعض الخبرة في العمل المصرفي قبل دخوله للإدارة ، ولم يكن من المألوف أن يتولى أبن برجوازي منصب عالي في الإدارة ، إذ كانت هذه الوظائف محصورة بشكل شبه حصري بالرجال الذين يعملون فيها بالوراثة ، وكانت عائلة كولبير مدركة جيداً لهذا الأمر لدرجة أنها بذلت جهوداً كبيرة لإثبات قرابتها من نور ثمبريان سانت كوثبيرت ( Northumbrian Saint

Cuthbert) ونجحوا أخيراً في هذا المسعى ، مما أدى إلى حد ما في توفير شجرة عائلة كاملة أثبتت أسلافهم المتميزين في هذا المجال [٧].

لقد تميز كولبيرت منذ نشأته البرجوازية بخصائص الصناعة والتدبير ، والحماس للتفاصيل ، وحب النظام والروتين ، فضلاً عن امتلاكه صفة قوة التنظيم والقيادة [٨]، ولم يكن رجلاً أنيقاً ، كما كان (بارد الطبع ) ، إذ كان يلقب (( بالشمال لأنه يشبه الرياح الشمالية))[٩]، واستكمل هذه الصفات من خلال حصوله على التعليم القانوني والتدريب على الأعمال التجارية . ولم تكن دراسة القانون في فرنسا تعني التردد على إحدى قاعات المحكمة لتعلم فن المناظرة القضائية ، بل كان يعني امتلاك لعقلية احترافية ، وبما أن القانون الروماني كان مدرج ضمن المنهج بشكل عام ، إذ كان الطالب على دراية بالمصطلحات القانونية والمرافعات وصياغة المذكرات القضائية ، الأمر الذي جعل كولبيرت يتعلم من دراسته القانونية تلك كيفية صياغة المرافعات ، كما منحة عمله في الأعمال المصرفية بعض المعرفة بالتمويل والعملة والصرافة ، فضلاً عن تقدير الأشياء بنفسه ، كما مكنته تدريباته أعلاه على صياغة إصلاحاته فيما بعد [١٠].

كان كولبيرت يؤمن بالثروة كمصدر للقوة ، وأصر على أن يساهم كل فرد في الدولة في مجموع هذه الثروة ، ومن ثم استنكر تعدد الكهنة والرهبان ، وكان شديداً تجاه الإهمال في العمل ، لقد كان معجباً بإنكلترا (England) وهولندا (Holland) ، إذ كان التجار يتمتعون بسمعة طيبة ، كما كانت سياسته موجهة نحو تعزيز التجارة والصناعة ، إضافة إلى ذلك صرح كولبيرت عن انزعاجه لعدم وجود المساواة في الضرائب والتنوع الكبير في الأوزان والمقاييس في جميع أنحاء فرنسا ، وكان يعتقد أن الأوزان يجب أن تكون قياسية وموحدة ، ويجب أن تكون الدولة بمساعدة مستعمراتها متجانسة ومنضبطة وذاتية الدعم ، وتصدر منتجاتها وسلعها المصنعة في سفنها الخاصة وتدافع عنها بأساطيلها[١١].

لم تكن الآراء التي حملها كولبيرت متوافقة مع أوضاع فرنسا حينها إذ كانت لا تزال دولة زراعية وليست صناعية ، واعتمدت بشكل أساسي على الحبوب وصناعة النبيذ وهيمنت عليها التطلعات الدينية والعسكرية وكلاهما تتناسب مع تطلعات[١٢] الملك لويس الرابع عشر ( Louis Xiv)[١٣] ، وقد شاركه أحياناً في بعض أفكاره . كما رأى كوبيرت بأن التجارة الدولية تُعد شكلاً من أشكال الحرب ، وإن انتصار الدولة فيها يجب أن يكون حتماً على حساب دولة أخرى ، وإن قياس

الثروة يكون بامتلاك فرنسا كميات كبيرة من السبائك الذهبية والمعادن الثمينة ، وإن التعريفات أو العدوان أو الغزو أفضل وسيلة لتكريس السبائك واحتكارها ، وبالتالي فهي بالضرورة الأسلحة التي تتحقق بها العظمة الوطنية [١٤].

**ثانياً : مناصبه واصلاحاته المالية حتى عام ١٦٦٥ :**

بدأ كولبيرت حياته المهنية كسكرتير ثانوي في وزارة الحرب في سن العشرين عام ١٦٣٩ [١٥]، في عهد لوتيلير (Le Tellier) [١٦]الذي كان وزيراً للحرب آنذاك ، إذ تميز كولبيرت في هذه الوظيفة لدرجة أنه تمت تزكيته لينال ثقة مازارين (Mazarin) [١٧] الذي كان معجباً جداً بإخلاصه الشديد بعمله في خدمة البلاط [١٨]، فقد عمل كولبيرت بطريقة الملاحظة الحذرة أثناء خدمته لمازارين ، وأصبح المدير الناجح للثروة الكاردينالية [١٩]، إذ طلب مازارين إلى لويس الرابع عشر وهو يحتضر إيلاء أهمية إلى كولبيرت والاهتمام به وتعيينه في المناصب المهمة [٢٠] .

كان كولبيرت لديه قدرة هائلة على العمل واستعداد كبير لتكريس حياته لخدمة التاج [٢١]، لدرجة أن الملك لويس الرابع عشر كان ينعته بكل مودة واحترام بـ (( ثور الفلاحة )) [٢٢]، وقد أمر كولبيرت بضرورة إعادة ترتيب نظام المالية الذي كانت تعمه الفوضى في ذلك الوقت ، وكان على قناعة تامة بأن الخطوات الأولى لهذا الترتيب هي بالقضاء على المضاربين الذين امتلأت خزائنهم بالمبالغ الطائلة من الأموال التي كانوا يحصلون عليها من جباية الضرائب العامة كما أكد أيضاً على ضرورة الغاء جميع مناصب (الخاصة الملكية ) التي تدفع عنها الرواتب دون أن يؤدي أصحابها الواجبات ، لغرض خفض معدل الضرائب وزيادة الدخل الملكي [٢٣].

جاءت فرصة كولبيرت للترقية مع سقوط نيكولاس فوكيه (Nicolas Fouquet) [٢٤] المشرف العام على الشؤون المالية عام ١٦٦١ ، فوكلت إليه مهمة كبيرة وخطيرة وهي إعادة تنظيم مالية المملكة ، إذ قام كولبيرت باتخاذ سياسة جديدة وهي إقامة علاقات وثيقة جداً مع كبار المضاربين إذ كان يهدف من وراء هذه العلاقات جمع ما يكفي من المال ( من المضاربين ) لسد متطلبات السياسة العامة للمملكة[٢٥].

ولكي يثبت كولبيرت اهمال فوكيه في إدارته للشؤون المالية للبلاد وايصالها لما هي عليه من حالة الفوضى وعدم التنظيم [٢٦]، فقد عمل بجد لجمع الأدلة التي تثبت ذلك الاهمال [٢٧]، بدأ بالبحث في طريق الممولين الذين يجمعون الضرائب ويزودون الجيش بالسلاح والملابس والطعام ،

والقروض المقدمة للإقطاعيين أو الخزانة الوطنية كان بعض هؤلاء المصرفيين اثرياء حالهم كحال الملوك ، على سبيل المثال كان لدى صموئيل برناد (Samuel Bernard) [٢٨] ( ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ) ليفر [٢٩]، وقد اغضب الكثير منهم الطبقة الأرستقراطية بالزواج منها وشراء أو كسب الألقاب ، والعيش في رفاهية لا يمكن بلوغها بمجرد النسب ، إذ فرضوا فوائد تصل إلى ( ١٨% ) على قروضهم ، وفقاً لعدم التيقن من السداد، وبناءً على طلب كولبيرت شكل الملك لويس الرابع عشر غرفة العدالة (Chamber of Justice) أو ما يسمى ( المحكمة الخاصة ) لمحاكمة فوكيه ، وقد حققت تلك المحكمة في النظام المالي برمته ، إذ تم استدعاء جميع الوكلاء الماليين وجامعي الضرائب والمستأجرين لفتح سجلاتهم وشرح شرعية مكاسبهم ، وكان على الجميع أن يظهروا نزاهتهم ، وإلّا فإنه يتعرض إلى عقوبة المصادرة والعقوبات الأخرى ، وقامت الغرفة بنشر عملائهم عبر فرنسا وشجعت المخبرين ، وتم سجن العديد من الرجال الاثرياء وأرسل بعضهم إلى المنفى واعدم بعضهم الآخر ، صدمت الطبقات العليا بـ (( ارهاب كولبيرت )) ، أما الطبقات الدنيا فقد أيدته ، وقد أحتشد رجال المال والثروة ضد الوزير في بورغندي (Burgundy) ، لكن الجماهير انتفضت ضدهم ، وكان من الصعب على الحكومة انقاذهم من غضب الجماهير ، وقد أفضت تلك التحقيقات إلى عدة نتائج مهمة منها : إن كولبيرت تمكن من استعادة مبلغ قدره ( ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ) فرنك إلى الخزانة المالية ( وهو ما يعادل دخل عام كامل ) ، وبذلك تقلص الخوف من الفساد المالي لمدة جيل [٣٠].

من النتائج الأخرى أن كولبيرت اعتمد في سياسته المالية على التشذيب الاقتصادي ، فقد أقال نصف المسؤولين في الدائرة المالية ، كما ألغى الملك لويس الرابع عشر بناءً على اقتراحه جميع المكاتب التي تتقاضى رواتباً بدون تأدية أية واجبات ضمن الأسرة المالكة ، وأخرج عشرون سكرتيراً للملك لكسب قوتهم خارج الأسرة المالكة . وانخفض عدد المحامين والرقباء والمرشدين وغيرهم من الموظفين في البلاط بشكل كبير ، كما أمر جميع الوكلاء الماليين بالاحتفاظ بحسابات دقيقة وواضحة وتقديمها ، وخفض الامتيازات الممنوحة إلى مستويات معتدلة ، وعقد صفقات أكثر صرامة مع مزارعي الضرائب وحقق بعناية في جميع حقوق التاج التي تم التنازل عنها وتم وضع الألقاب غير النافعة جانباً ، كما قام كولبيرت أيضاً بتحويل الديون الحكومية القديمة إلى ديون جديدة بمعدل فائدة أقل ، وقام أيضاً بتبسيط عملية تحصيل الضرائب ، وإدراكاً منه بصعوبة تحصيل المتأخرات ،

أقنع الملك بإلغاء جميع الضرائب التي لا تزال مستحقة عن الأعوام ( ١٦٤٧-١٦٥٨ ) ، كما خفض معدل الضريبة لعام ١٦٦١ [٣١].

أما محاكمة فوكيه فقد استمرت قرابة أربع سنوات ، وتم اطالتها بخطب مطولة نجح فيها المتهم في التهرب من التهم الموجهة له ، وكان دفاعه في الحقيقة بمثابة لائحة اتهام للنظام المالي بأكمله ، لأنه أظهر كيف يجب أن يكون الوزير النزيه تحت رحمة البلاط أي لو كان له حرية التصرف لكان قد أجرى اصلاحات جذرية ، لكنه كان مقيداً مثل العديد من الاصلاحيين . وقد أُدين فوكيه في النهاية عام ١٦٦٤ وحُكم عليه بالسجن المؤبد في قلعة بينيرولو (pignerol) [٣٢].

بعد عهد فوكيه تم الغاء المكتب القديم للمدير العام للمالية ، وحصل كولبيرت في عام ١٦٦٤ على لقب المراقب العام (Controleur-General) ، وكان يريد ترشيد النظام الضريبي ، ووقف بيع مناصب الموظفين الرسميين ، والتخلص من دفع المعاشات دون تقديم خدمات ، لكن مثل هذه الاصلاحات الأساسية لم يكن من الممكن أن تتم إلا بدعم حقيقي وجاد من الملك لويس الرابع عشر نفسه، ولم يبدو أن هذا الشيء موجود ، فقد خشى الملك لويس الرابع عشر من أن أي محاولة لإعادة تشكيل النظام الحالي قد تؤدي إلى انخفاض الايرادات ، وبالتالي كان على كولبيرت أن يعمل ضمن منطلقات الملك ، لكنه فعل ما في وسعه من خلال الاصرار على مسك الدفاتر الدقيقة ، واجراء صفقات صعبة مع مزارعي الضرائب ومواصلة الهجوم على الممارسات الفاسدة ، وخفض معدل الفائدة على الإيجارات [٣٣].

## المبحث الثاني

## سياسة كولبيرت الاقتصادية

طبق كولبيرت السياسات التجارية على الاقتصاد الفرنسي [٣٤]، واقترن المذهب التجاري[٣٥] في فرنسا باسمه ، وقد أثر في الاقتصاد الفرنسي تأثيراً بالغاً ، وعمل بقوة لا تعرف الملل وجهد منقطع النظير كما وأن الأفكار التي جاء بها والسياسات التي عمل بموجبها بقيت معظمها مقبولة ومعمول بها في فرنسا إلى حين ظهور المذهب الطبيعي أو إلى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً ، لذا فإن المدة التي أمدها حوالي مائة عام والواقعة بين ظهور كولبيرت عام ١٦٦١ إلى منتصف القرن الثامن عشر أخذت تدعى بالكولبرتية (Colbertism) ، نسبة إلى المذهب التجاري الذي عمل به في فرنسا في تلك المدة والذي أكد على نواحي الاقتصاد المختلفة إلا أن تأكيده قد انصب بصورة

خاصة على الزراعة والصناعة المحلية واستبعد قدر الإمكان كل التجارة الخارجية ، لقد عمل كولبيرت على تطوير وتنمية اقتصاديات فرنسا لتمكينها من سد كافة احتياجاتها من السلع والخدمات أو بمعنى آخر أنه سعى لتحقيق حالة الاكتفاء الذاتي للمملكة في أوقات الحرب والازدهار في أوقات السلم ، كان ذلك نتيجة طبيعية للنظام والدول ذات السيادة المتضادة بأن تكون مكاسب دولة ما في التجارة هي خسارة دولة أخرى ، إذ رأى كولبيرت أن المملكة يجب أن تكون مستقلة اقتصادياً وسياسياً ، مثلما تدافع الدولة القوية عن حدودها السياسية ضد الغزو الأجنبي ، فأنها كذلك تقيم حواجز جمركية ضد غزو السلع الأجنبية لأسواقها ، كما عدَ الذهب ضروري للرفاه الوطني ، ونظراً لأن فرنسا كانت تفتقر إلى رواسب الخامات ، فأنها لن تتمكن من زيادة مخزونها من السبائك إلا عن طريق زيادة قيمة الصادرات وتقليل قيمة الواردات ، إذ رأى أن ايرادات المملكة تعتمد على الضرائب وأن الضرائب تعتمد على كمية النقود في المملكة ، وإن كمية النقود تعتمد على مقدار المعادن الثمينة ، فزيادة المعادن الثمينة معناه زيادة ايرادات الدولة ، وإن زيادة ايراداتها معناه زيادة ثرائها وقوتها [٣٦].

ورأى كولبيرت أيضاً ، أنه يمكن تحسين الايرادات الوطنية بشكل أفضل من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي للشعب الفرنسي ، وقد أوضح سياسته في رسالة كتبها إلى ما زارات جاء فيها : (( يجب علينا إعادة ترميم أو انشاء جميع الصناعات حتى الصناعات الفاخرة ، ويجب انشاء نظام حماية عن طريق التعريفة الجمركية ، وتنظيم التجارة والتجار ضمن النقابات ، وتخفيف العوائق المالية التي تثقل كاهل الناس ، ويجب استعادة التعريفات الجمركية عن طريق البر والبحر ، وتطوير المستعمرات وربطها تجارياً بفرنسا ، وتعزيز البحرية من أجل توفير الحماية للسفن التجارية )) [٣٧].

اتبع كولبيرت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية الصارمة في ظل نظام مالي قريب من الفوضى ، إذ نجح في الحصول على دخل كبير في السنة الأولى من ادارته كمراقب عام للمالية عام ١٦٦٤ [٣٨] ، لقد شملت تلك الاجراءات ما يأتي [٣٩] :

أولاً : القروض والضرائب .

ثانياً : الزراعة والتجارة والصناعة .

**أولاً : إعادة التنظيم المالي للقروض وطرق جديدة لغرض الضرائب :**

على الرغم من أن سياسات كولبيرت اتخذت نقطة انطلاقها بزيادة الايرادات الملكية ، إلا أنها اتسعت لتشمل النمط الكامل للحياة الاقتصادية الفرنسية ، فقد تجاوزت اجراءاته ونفوذه الخزانة الملكية ، متوغلة بعمق في الهيكل السياسي والاقتصادي الفرنسي ، وقد تبنى مبدأ جديد لزيادة الايرادات وذلك بطريقتين : الأولى تمثلت بقيامه بخفض معدل الفائدة على القروض الحكومية [٤٠]، إذ كان يكره نظام الاقتراض برمته وعده اسرافاً ونظاماً غير منتج ، وكان يريد الغاء جميع الإيجارات تماماً ، وبمساعدة غرفة العدل التي حاكمت فوكيه ، تمكن كولبيرت من تدقيق سندات الملكية للعديد من دائني المملكة ، وبهذه الطريقة نجح في تخفيض الدين الوطني ، كما أجرى عمليات التحويل دون التأثير بشكل خطير على ائتمان الملك ، حيث دفع فوكيه بلا شك فائدة عالية جداً على القروض ، وتمكن كما فعل سولي (Sully) من تحرير الكثير من العقارات الملكية من الرهون العقارية ، وخفض عدد المزارع الضريبية التي تم التعهد بها لأصحاب العقارات ، وقد احتج العديد من أصحاب النفوذ على السياسة الراديكالية والمجردة من الأسس (ليس لها سند قانوني ) للوزير الجديد لكولبيرت ، لكنه كان يحظى بالدعم الكامل من الملك لويس الرابع عشر [٤١]، وبذلك نجح كولبيرت في الحصول على ايرادات متزايدة بشكل كبير وهو تحسن لم يستمر لمدة طويلة بعد عام ١٦٧٢ عندما بدأ لويس الحرب مع هولندا ، وهكذا اضطر كولبيرت في النهاية إلى الإذعان لأساليب غير طبيعية لجمع الأموال [٤٢].

لذلك كان عليه استخدام الموارد المتاحة في سياسته المالية ، ولم يسعى إلى اجراء تغيير بعيد المدى ، لكنه حاول القضاء على اسوء ما في النظام القروض ، فاتخذ السلسلة من الاجراءات كان أهمها قمع عائلة رينتس (Rentes) من خلال سداد بعض ديونهم ، ثم تجميع الحصص المتبقية في مخطط للسيطرة عليها ، إذ خفض معدل الفائدة من ٥.٥% إلى ٥% ، لكن بحلول عام ١٦٧٢ لم يكن امامه سوى القليل من الخيارات ، فقد اضطر للجوء مرة أخرى إلى المقرضين البرجوازيين [٤٣]( بسبب حرب لويس مع هولندا ) [٤٤]، وقد عرض نسبة فائدة ( ٥,٥% ) ، لكن الاستجابة كانت ضعيفة ؛ وحتى عندما رفعها إلى ( ٦,٥ %) ، وجد عدم الرغبة في اقراض المال للدولة ، لذلك قرر أن يجني الارباح من خلال الاقتداء بالتجربة التي نفذت في إنكلترا ، حيث انقذت الخزينة الملكية خلال مدة قصيرة قبل افلاسها في عام ١٦٧٢ ، بعضها عن طريق أحد البنوك

الوطنية وكان ذلك الانجاز مرتكزاً على تطبيق مبدأين الأول هو تخصيص ضمان لأموال محددة ، أما الثاني فهو سداد القروض من الأفراد في تسلسل زمني صارم ، دون انقطاع بدافع الفائدة ، ورغم أن التجربة الإنجليزية لم تدم طويلاً ، لكن كولبيرت لم يجد سبباً لعدم نجاحها في فرنسا [٤٥].

وبناءً على ذلك ، أنشأ في عام ١٦٧٤ مكتباً وطنياً للقروض حيث شرع في إدارة الفوائد ، والجديد في هذا المخطط هو أنه لأول مرة في فرنسا قدمت الدولة ضمانات محددة للسداد ، وهي التنازل عن الضمانات على ضريبة محددة ، أي جزء من الجمارك الداخلية ، والتعهد بدفع ٥% وسداد القروض وفق تسلسل زمني صارم ، وتم اعطاء ايصال خطي ، وكان من الواضح أن كولبيرت كان ينوي من خلال احياء الثقة مع المقرضين هو الحصول منهم على قروض قصيرة الأجل بأرخص سعر ممكن ، وكان هذا أحد أبرز انجازاته ، ولكن على الرغم من نجاحها ، إلا أنها لم تدم طويلاً بعد أن بدأت لأنه في عام ١٦٨٤ أمر الملك لويس بتسديد هذه الأموال ، وبدلاً من المستثمرين البرجوازيين عاد المضاربون إلى قروضهم طويلة الأجل وبشروط باهظة الثمن ، وهكذا كاد كولبيرت أن ينجح في انشاء ائتمان وطني ، والذي كان من الممكن أن يكون له عواقب كبيرة على التاريخ اللاحق لفرنسا ، لكن مثل الكثير من اصلاحاته فقد تلاشت مع وفاته[٤٦].

أما فيما يخص الضرائب فقد أثرت سلباً على فرنسا ويكمن في نظامها المالي ، إذ كانت فرنسا على الرغم من أنها أغنى دولة مالية في أوروبا ، تعاني باستمرار من صعوبات في ميزانيتها ، لقد انتهك نظامها المالي كل محرمات القوانين الضريبية المعروفة ، إذ طبقت الضرائب بشكل غير متكافئ على الطبقات المختلفة ، لقد أفشلت الضرائب التجارة وتم تحصيلها بطريقة فيها نوع من الاحتيال على الحكومة في كل الجوانب ، وحصلت الحكومة على أقل من نصف المبالغ المفروضة على دافعي الضرائب [٤٧].

تتكون الضرائب بشكل أساسي من الضريبة المباشرة على الأرض (taille) ، وضريبة الملح (gabelle) ، إذ كانت تفرض الضريبة المباشرة على الأرض في بعض المقاطعات على الأراضي فقط ، وفي مقاطعات أخرى على الأرض والممتلكات الشخصية ، ولم يكن المواطن الفرنسي في تلك الأيام يحب دفع الضرائب ، ونتيجة لذلك تم اعفاء النبلاء ورجال الدين وطبقة القضاة والموظفين الرسميين ، كما استثنى منها آخرين عديدين ، بحيث كانت الضريبة تقع بالكامل تقريباً على الفقراء فقط ، إذ كانت ضريبة الملح تفرض على انتاج الحكومة التي تحتكر بيعه وأُجبرت كل أسرة على

شراء قدر معين من الملح وفقاً لعدد أفرادها ، على أن تستخدمه لأغراض الطعام فقط ، وهكذا كانت ضريبة مرهقة ، إذ أن سعر الملح كان مرتفعاً ووقع تأثير الضريبة بشدة وبشكل خاص على المواطنين الفقراء [٤٨]، وأضيفت إلى هذه الضريبة الأساسية مجموعة متنوعة من المستحقات الصغيرة الصغيرة الأخرى ، وعُشر انتاج الفلاح الذي يتعين دفعه للكنيسة ، ومع ذلك كان المبلغ المدفوع عادة أقل بكثير من العُشر [٤٩].

وكان لدى فرنسا أيضاً نظام الضرائب غير المباشرة ، وقد ثبت أنه الأكثر صعوبة في اجراء التعديلات عليه مثل بقية الاجراءات الأخرى ، وتم دفع تلك الضرائب لأفراد من القطاع الخاص أو شبه خاصين عرفوا باسم ( مزارعي الضرائب ) وليس للوكلاء الحكوميين ، إذ كانت القوى المالية والسياسية لمزارعي الضرائب هائلة ، فقد سمح لمجموعة مختارة من الرجال بدفع مبلغ مقطوع للحكومة مقابل ((المزرعة)) أي امتياز بيع بعض المواد الحكومية الاحتكارية مثل الملح والتبغ في منطقة معينة ولمدة زمنية معينة ، ثم قاموا بتشغيل (( المزرعة )) لتأمين أكبر قدر ممكن من الربح ، وقد سمح كولبيرت لهذا النظام من الضرائب غير المباشرة بالبقاء ساري المفعول ، لكنه قلل بشكل كبير من الفساد وسوء المعاملة بين مزارعي الضرائب ووكلائهم ، كما شجع الاقتصاد في الإدارة من خلال الحفاظ على حساب الإيرادات والنفقات [٥٠]، وعمل كولبيرت على توحيد الضرائب المستحقة في المناطق المركزية المعروفة باسم (المزارع الخمس الكبرى ) (Ging Grosses Ferms) [٥١] ومع ذلك ظل التنوع والتعددية القديمة خارج هذه المنطقة [٥٢]، كما قام كولبيرت بزيادة الضرائب المعروفة باسم ( الضرائب المساعدة ) التي فرضت بشكل أساسي على النبيذ وبالتالي يتحملها الجزء الأكبر من المجتمع [٥٣].

وبسبب الحروب العديدة والصراعات الداخلية التي عانت منها ، لم تكن الضرائب باهظة فحسب وإنما وزعت جبايتها على الأفراد والشركات ، إذ دفع هؤلاء مبلغاً معيناً إلى الخزانة واستعادوا تلك المبالغ التي دفعوها إلى الخزانة عن طريق شراء حق تحصيل الضرائب وكثيراً ما حصلوا على عقود الايجار بشروط احتيالية من خلال تأثير العشيقات الملكيات أو غيرهن من المفضلات في البلاط ، وبهذه الطريقة حصلت الخزانة الملكية على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها الضرورية لكن بخسارة من قيمة الإيرادات الحقيقية للضريبة [٥٤].

فما هي سلسلة الاجراءات التي اتخذها كولبيرت تجاه تلك الضرائب المهدرة ؟

سبق وإن استعرضنا الطريقة القديمة التي اعتمدت في جباية أي ضرائب (( المباشرة وغير المباشرة)) يسهل تحصيلها بغض النظر عن تأثيرها على دافعي الضرائب ، فأعاد كولبيرت دراسة هذه الصيغة ، ووجد أن التأثير على دافعي الضرائب تتسبب بمصدر قلق كبير واعرب عن رأيه بأن الهيكل المالي السليم يستلزم وجود اقتصادي وطني سليم ، كان الامتداد المنطقي لهذا المبدأ هو بناء قدرة دافع الضرائب على الدفع من خلال نظام شامل من التشجيع الحكومي لجميع أشكال النشاط الاقتصادي ،وهنا كان دافع كولبيرت عملي بحت ، إذ رأى أن هذه الطريقة هي التي من شأنها في النهاية أن تؤدي إلى زيادة الدخل [٥٥].

بناءً على ذلك أتبع كولبيرت سياسة اقتصادية خاصة لإصلاح أساليب جباية الضرائب ، فحاول أن يوزع عبء الضرائب المباشرة ( ضريبة الأرض وضريبة الملح ) بشكل أكثر توازناً ، وأن يعدّل المعاملة القاسية التي يتعرض لها دافعوا الضرائب في العادة [٥٦]، إذ تمكن كولبيرت من تقليل معدلات ضريبة الأرض وتحسين المبالغ الواردة منها ، لكن متطلبات الحرب دفعته إلى رفعها مرة أخرى بشكل طفيف في المدة (١٦٦٧-١٦٦٨ ) ، وزادت أكثر في المدة ( ١٦٧٤-١٦٧٨ ) ، ومع ذلك فقد بقيت ضرائب الأرض المباشرة حتى نهاية عهده أقل بنحو ٢٠% من المستوى المرتفع الذي وصلت إليه في عهد وزير الخزانة فوكيه ، لكن لابد من الإشارة إلى أن تلك الضريبة حتى عندما خفضت ، كان كولبيرت أكثر صرامة في تطبيقها وتحميل عوائدها أكثر ارهاقاً وعبئاً متزايداً من بقية الرسوم والضرائب الأخرى ، لذلك عندما ازدادت في زمن الحرب ، تصاعدت الاعتراضات عليها وأدى إلى فشل في الضغط من أجل جمعها فتزايدت المتأخرات غير مسددة ، ورغم كل جهود كولبيرت تلك واهتمامه في اصلاحاته بضريبة الأرض ، إلّا أنها في الواقع بقيت تدفع من طبقة السكان متوسطي الدخل ، بالإضافة إلى أولئك الذين أدنى منهم ، فيما تم استثناء النبلاء ورجال الدين ، وتهرب من تلك الضرائب عدد كبير من الأغنياء إلى حدٍ ما [٥٧].

أما ضريبة رأس المال ، فقد قام كولبيرت بتخفيضها على الفقراء ، إذ خفضت من (١٤) مليون باوند إلى متوسط (١٢) مليون باوند خلال المدة ( ١٧٦٢-١٦٧٢ ) ، وكان ذلك عن طريق اجبار المسؤولين الماليين بالاحتفاظ بحسابات منتظمة ، وبيع ضرائب معينة بالمزاد العلني بدلاً من بيعها بشكل خاص لقلة معينة ، ومراجعة قوائم الجرد وإزالة الاعفاءات غير المصرح بها ، ونتيجة

لإصلاحات كولبيرت تلك فقد ارتفع صافي المتحصلات في عام ١٦٦٧ إلى (٢٠) مليون باوند ، بينما انخفضت النفقات إلى (١١) مليون باوند ، مما ترك فائضاً قدره (٩) ملايين باوند [٥٨].

مما تقدم يبدو أن كولبيرت كان أقل نجاحاً في جهوده لإصلاح أساليب جباية الضرائب ، إذ فشل على نطاق واسع في تنفيذ أي اصلاحات جوهرية في نظام الضرائب ، فلم يكن قادراً على توسيع الضرائب لتشمل الطبقات الغنية ، وتم تطبيق دفعها بأشكال متنوعة ومليئة بالاستثناءات والاعفاءات فقد اعُفي منها النبلاء ورجال الدين والأثرياء ، إذ كانت محاولة فرض الضرائب عليهم خطير ، أو لا يمكن تصور عواقبها .

**ثانياً : اصلاحات كولبيرت في مجال الزراعة والتجارة والصناعة حتى وفاته عام ١٦٨٣ :**

أثرّت اصلاحات كولبيرت الإيجابية على القطاع الزراعي بشكل أقل من بقية القطاعات ، وذلك لكثرة المعوقات التي كانت موجودة في ذلك القطاع والتي من أهمها تقنيات الحرث التي كانت لا تزال بدائية لدرجة أنها لم تستطع دعم (٢٠) مليون شخص يعملون فيها دون قيود تذكر ، إذ كان لدى العديد من الأزواج (٢٠) طفلاً ، وتضاعف عدد السكان كل (٢٠) سنة باستثناء الحرب والمجاعة والمرض ووفيات الأطفال إذ أدت الحرب إلى زيادة الضرائب وترسيخ الفقر ، فضلاً عن ذلك أن تلك الحرب لم تؤدي إلى قتل ما يكفي من الأشخاص للحفاظ على التوازن بين الولادات والغذاء وكان على الأوبئة أن تتعاون مع الحرب لتنفيذ ذلك ، فضلاً عن ذلك أن تناقص انتاج محصولي ( القمح والشعير ) أدى إلى حدوث مجاعة في فرنسا لسببين هما : أولاً : طرق نقل المحاصيل لم تتطور إلى درجة يمكن من خلالها تزويد أوجه النقص في منطقة ما بفائض منطقة أخرى ، وثانياً : تصدير المحصولين إلى خارج المملكة[٥٩].

وحيال ذلك بدأ كولبيرت أولاً بإدخال تحسينات على القطاع الزراعي والترويج لعملية استصلاح الأراضي والغابات ، بهدف تشغيل أكبر عدد من السكان ، إذ جعل الحكومة تمنع الهجرة [٦٠]، ومنح اعفاءات ضريبة للزواج المبكر ، ومكافئات للعائلات الكبيرة فقد منح مبلغ ( ١٠٠٠ ) ليفر للآباء الذين لديهم(١٠ ) أطفال و ( ٢٠٠٠ ) ليفر للآباء الذين لديهم ( ١٢ ) طفلاً ، ورفض زيادة الأديرة [٦١] ، ووضع صعوبات أمام المواطنين الذين يرغبون أن يصبحوا رهبان وراهبات ، باعتبارها تمثل تهديداً للقوى العاملة في فرنسا، كما حدد عطل الكنائس من (٤١) يوم إلى (٢٤) يوم

وحاول كولبيرت اجبار المتشردين والمتسولين والغجر على ايجاد عمل لهم وارسالهم إلى الملاجئ ، واجبارهم على العمل في اسطول سفن البحر الأبيض المتوسط التابع للبحرية الفرنسية [٦٢].

خففت تشريعات كولبيرت تلك بعض مأساة الريف الفرنسي ، إذ منع مصادرة حيوانات الفلاحين وعرباتهم وادواتهم لغرض سد الدين ، وحتى بالنسبة للديون المستحقة للتاج ، كما شجع على انشاء مزارع الخيول حتى يمكن للفلاحين خدمة خيولهم بدون مقابل [٦٣]، وأيضاً من أجل أن تكون فرنسا مكتفية عن الامدادات الأجنبية وقد نجح هذا الأمر بشكل خاص في نورماندي (Normandy) وبواتو (Poitou) ، فضلاً عن ذلك أن كولبيرت شجع على زيادة انتاج محاصيل (القمح والشعير والذرة) إذ ارعبه المجاعات التي شهدتها فرنسا خلال الفترات ( ١٦٤٨-١٦٥١-١٦٦٠-١٦٦٢-١٦٦٣-١٦٦٤-١٧٠٩-١٧١٠ ) وقد منع تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج إلا بعد التأكد من وفرتها للاستهلاك داخل المملكة ، فمثلاً سمح بتصدير الذرة إلى الخارج عندما وجد أن المحاصيل جيدة ، لكنه لم يستطع تحطيم الحواجز الجمركية الداخلية بشكل كامل والتي منعت نقل القمح من مقاطعة إلى أخرى ، وبالتالي قد يكون وفرةُ في مقاطعة وسبب مجاعة في مقاطعة أخرى ، فضلاً عن ذلك أن طرق النقل غير متطورة ، كما شجع زراعة محاصيل أخرى مثل القنب والكتان ، لأنهما كانا أساس الصناعات المحلية محاولة أيضاً الترويج لزراعة النباتات الصبغية لتوفير الاصباغ [٦٤]، ومنع الصيادين من عبور الحقول المزروعة ، وقدم اعفاءات ضريبية لأولئك الذين اعادوا الأراضي المهجورة للزراعة [٦٥].

مما تقدم يمكن القول أن اجراءات كولبيرت كانت عبارة عن اجراءات مسّكنة لا يمكنها أن تصل إلى قلب المشكلة ، والتي من أهمها عدم زيادة خصوبة التربة ، وعدم وجود اختراع ميكانيكي حديث ، وبالمثل عانى جميع الفلاحين في أوروبا من هذه المشكلة ، وربما كان الفلاحون الفرنسيين أفضل حالاً من زملائهم في إنجلترا أو ألمانيا (Germany) بفضل الاجراءات التي اتخذها كولبيرت في القطاع الزراعي .

أما في مجال التجارة ، رأى كولبيرت أن اقتصاد المملكة يجب أن ينتج أقصى قدر من الثروة ويؤمّن الاكتفاء الذاتي داخل المملكة في أوقات الحرب والازدهار في أوقات السلم [٦٦]، وبما أن الذهب والفضة لهما قيمة كبيرة كوسيلة للتبادل التجاري ، فكان يجب تنظيم التجارة بشكل يضمن للمملكة (ميزاناً تجارياً ملائماً) من خلال زيادة قيمة الصادرات وتقليل قيمة الواردات ، وبالتالي تدفق

الذهب أو الفضة وبهذه الطريقة استطاعت فرنسا التي لم يكن بها ذهب في أراضيها أن تدبر احتياجاتها وتسد احتياجات قواتها في وقت الحرب [٦٧].

وكان ذلك نتيجة طبيعية لنظام الدول المتضادة بأن تكون مكاسب دولةً ما في التجارة هي خسارة دولة[٦٨] أخرى، فعلى سبيل المثال أوروبا لديها (٢٠) ألف سفينة تجارية ، منها (١٥) ألف هولندية و (٣) ألف إنكليزية و (٥٠٠) فرنسية فقط ، لا يمكن زيادة هذا العدد الاجمالي ، لذلك اذا رغبت فرنسا في زياده نشاطها البحري التجاري فلا يمكنها القيام بذلك إلا على حساب الهولنديين ، وبالتالي فأن التجارة الدولية هي صراع من أجل الثروة ، يجب أن يترتب على نمو الثروة في بلدً ما مقابل خسارة ثروة لبلد آخر [٦٩]، إذ رأى كولبيرت أن المملكة يجب أن تكون مستقلة اقتصادياً وسياسياً مثلما تدافع الدولة القوية عن حدودها السياسية ضد الغزو الأجنبي ، فإنها كذلك تقيم حواجز جمركية ضد غزو السلع الأجنبية لأسواقها [٧٠].

وإزاء ذلك بدل كولبيرت قصارى جهده لتعزيز التجارة بالتزامن مع انشاء الصناعات وتشجيع العلم، وكانت إحدى المشاكل التي تعاني منها فرنسا هي أن الفرنسيين اعتبروا التجارة مهنة مهينة ، وكان يكفي لجيل واحد من عائلة نبيلة أن ينغمس في التجارة حتى تفقد الأسرة لقبها ، ونادراً ما ينقل التاجر الناجح اعماله إلى أبنائه لأن رغبته الوحيدة كانت شراء أرض أو مكتب يحمل معه لقباً ومعيشة كريمة ، لقد كافح كولبيرت المخلص لأصوله التجارية ، هذا الموقف من خلال توصية الملك لويس الرابع عشر بأن يلقى التجار الذين يأتون الى البلاط معاملة تفضيلية وحماية خاصة [٧١]، إذ تم تخصيص مكان في القصر الملكي لمبيت التجار القادمين من أماكن بعيدة يسمى ( بيت التجارة ) [٧٢]. ثم ساعدهم في كل ما يتعلق بتجارتهم ، أيضاً سمح لهم بالمثول شخصياً أمام مجلس جلالة الملك ، كما اشركهم في أعمال مهمة ، وبتأثير من كولبيرت أصدر الملك لويس الرابع عشر مرسوماً قضى بأن يمارس النبلاء التجارة البحرية دون التخلي عن ألقابهم [٧٣]، ثم شكل مجلساً مخصص للتجارة على أن يعقد اجتماعاته كل أسبوعين بحضور الملك وكولبيرت، لبحث مصالح التجار والوسائل التي من شأنها انعاش التجارة [٧٤].

بدأ كولبيرت اجراءاته لإعادة تأسيس التجارة وتطويرها بمذكرة [٧٥]رفعها إلى الملك لويس الرابع عشر، وقد لخصت تلك المذكرة جهود جيلين من الارشادات والمشورة لخمسين عاماً قد خلت ،

وقد أعدها مستعيناً بإحصائيات ودراسات علمية ومنشورات لتلك المدة ، وبينت مذكرة كولبيرت أن أي تطبيق عملي من شأنه أن يكون معتمداً على دعم الملك (٧٦).

في غضون ذلك بدأ كولبيرت سلسلة من التدابير لتنشيط التجارة الداخلية ، إذ قام بتحرير التجارة المحلية من الرسوم الداخلية ، بعد أن وجد أن التجارة الفرنسية تعيقها الحواجز والتعريفات على مستوى المقاطعات والبلديات والقرى الصغيرة (٧٧)، إذ كانت فرنسا منقسمة إلى خمسة أجزاء : المزارع الخمس الكبرى، والتي غطت القسم الشمالي من فرنسا ، وبقيت أجزاء فرنسا . وعلى الرغم من عدم وجود تعريفات جمركية داخل المزارع الخمس الكبرى ، إلّا أن البضائع التي كانت تمر بين الفلاحين وبقية المقاطعات كانت تدفع رسوماً عالية جداً ، ومتفاوتة وفقاً للمكان الذي تمر به السلع ، فضلاً عن بعض الشحنات الأخرى من المقاطعات التي حصلت عليها فرنسا والتي تدفع الرسوم على دخول أي شيء إلى الأجزاء المختلفة من أراضي المملكة (٧٨)، فمثلاً البضائع التي تنقل من اولياانز (orleans) إلى نانت (Nantes) تدفع رسوم (٢٨%) قد يكون لهذه المستحقات مغزى صحيح بسبب صعوبات النقل ، من جانب آخر وفي ظل الصراع الاقطاعي أو الطائفي ، كانت كل منطقة تتطلع إلى الاكتفاء الذاتي وتسعى جاهدة لحماية صناعاتها الخاصة، ولكن بعد أن أصبحت فرنسا موحدة سياسياً ، شكلت هذه الرسوم الداخلية عائقاً مزعجاً للاقتصاد الوطني ، ولكنها في ذات الوقت كانت مصدر مهم للدخل الملكي ورغم ذلك أصدر كولبيرت مرسوم عام ١٦٦٤ وخفض بموجبه جميع الرسوم الداخلية ، وقد اتخذ المرسوم شكل جدول للتعريفات الجديدة عُمم بين الفلاحين وعلى بقية الأراضي الفرنسية ، ولكن المقاومة كانت عنيدة(٧٩)، إذ وضع كولبيرت في عام ١٦٦٧تعريفات جمركية طُبقت على كل فرنسا وكانت بصراحة باهظة ، فقد تسببت بردود فعل عنيفة ليس فقط في مجتمع التجار ولكن أيضاً بين الأرستقراطيين في جميع أنحاء فرنسا ، إذ تفاقم الوضع من خلال منع السفن الأجنبية عن الابحار إلى الموانئ الفرنسية وبيع حمولاتها من أجل شراء المنتجات الزراعية مع العائدات ، وقد عزا بعض النبلاء انخفاض الطلب الأجنبي على الحبوب الفرنسية إلى الاجراءات الحمائية التي اتخذها كولبيرت ، إذ أن رغبته بوضع فرنسا في وضع يمكنها فيه من الاستغناء عن التجارة من جميع الشعوب الأخرى ، الأمر الذي جعلهم يسلكون طريقاً آخر للحصول على معظم البضائع التي اعتادوا على استيرادها من فرنسا ، وهنا نجد أن أحد الأسباب الرئيسية لندرة الأموال في فرنسا وسط وفرة كبيرة من الحبوب والنبذ ينبع من حقيقة أن الهولنديين لم يعودوا يأتون ويخرجون

ومعهم البضائع الفرنسية ، كما اعتادوا سابقاً ، بل اجبروا على الدفع نقداً بالكامل دون أن يأخذ التجار الفرنسيين شيئاً من بضائعهم [٨٠].

وفي غضون ذلك ناقش كولبيرت قضية التعريفة الجمركية مع هولندا التي شعرت بقلق بالغ أزاء تشريع عام ١٦٦٧ ، وهددت بإجراءات انتقامية خاصة على النبيذ الفرنسي ، ومع ذلك أشار كولبيرت أن مثل هذا الاجراء يمكن أن يفيد المصالح الفرنسية ولا يضر بها ، وقد شرح موقفه لآرنولد دي بوبون (Arnauld de pom ponne) السفير الفرنسي في لاهاي (La Haye) ، إذ لاحظ كولبيرت في آذار عام ١٦٦٩ أن الهولنديين ابحروا ( ٣ أو ٤ آلاف ) سفينة كل عام خلال ( تشرين الأول وتشربن الثاني وكانون الأول ) في نهري جارون (Garonne) وتشارينت (Charente) لجمع الخمور ، تم استهلاك الثلث في المقاطعات المتحدة ، وتم تخزين الباقي وإرساله إلى دول البلطيق والبلدان الشمالية في آذار ونيسان ، عندما يأتي موسم الأبحار ، ثم عادت هذه السفن محملة بالأخشاب والقنب والحديد وبضائع أخرى كبيرة الحجم ، إذ تم دفع الرسوم على النبيذ الفرنسي بشكل موحد ، فإن الهولنديون سيخاطرون بجعل الفرنسيين الذين لا يدفعون هذه الضرائب بنقل الخمور بسعر أرخص ، ومن ناحية أخرى إذا زاد الهولنديون كل تعريفات الجمركية على النبيذ فقط هم أنفسهم سيستهلكون ، وسوف يقللون من عدد السفن المرسلة إلى فرنسا ( سفينة واحدة لكل ١٠٠ أو ٢٠٠ برميل ) والتي لم يعد يتم شراؤها بسبب ارتفاع الأسعار ، ما يتسبب في بطالة بين البحارة الذين يهاجرون من أجل العثور على عمل ، وبالتالي فإن الاجراءات الانتقامية الهولندية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تعزيز تصميم جلالة الملك لزيادة المصنوعات والتجارة [٨١].

في ذات السياق جاهد كولبيرت لفتح طرق جديدة للنقل الداخلي ، إذ بدأ بفتح نظاماً من الطرق السريعة تخدم بالأساس المصالح الملكية والعسكرية ، ولكنها تعود بالفائدة أيضاً على التجارة بشكل عام ، لذلك أقدم كولبيرت على تخصيص ( ١٢,٠٠٠ ) ألف رجل للعمل في حفر قناة لانغدوك الكبرى (Languedoc Canal) ، التي بلغ طولها (١٦٢) ميلاً ، وارتفاعها (٨٣٠) قدماً فوق مستوى سطح البحر ، وبحلول عام ١٦٨١ تم ربط البحر الأبيض المتوسط بواسطة نهر الرون (Rhone) ، ونهر غارون (Garonne) بخليج بسكاي (Biscay) [٨٢]، إذ تم تنفيذ تلك المشاريع من قبل المهندسين ريكوي (Riquet) وفاوبان (Vauban) بإيعاز من كولبيرت ، وهكذا تجاوزت

التجارة في فرنسا إسبانيا (Spain) والبرتغال (Portugal) . ويمكن أيضاً رؤية تأثير كولبيرت في شوارع وأرصفة باريس (Paris) التي وسع الكثير منها [٨٣].

من جانب آخر بذل كولبيرت جهوداً كبيرة من أجل بناء التجارة الخارجية ، وأكد على اهميه ان تكون المستعمرات مصدراً للمواد الخام وسوقاً محتملة للبضائع الجاهزة ، وبين عامي ١٦٦٤ و ١٦٧٤ منح الشركات المستأجرة والامتيازات إلى أربع شركات تولت فرنسا ادارتها مع الهند الشرقية والهند الغربية ، وشمال أوروبا والشام ، وكان هدف كولبيرت قيام هذه الشركات بإنقاذ التجارة الفرنسية المحتضرة في المحيط الأطلسي ، وايقاف الشركات الاستعمارية البريطانية والهولندية ، واستغلال المستعمرات الفرنسية الحالية ، وانقاذها بإضافة مستعمرات جديدة لها . إذ أُديرت هذه الشركات عن طريق الحكومة الفرنسية وبشكل خاص من قبل كولبيرت [٨٤].

شجع كولبيرت انشاء المستعمرات والاستكشافات وتطوير الأساطيل [٨٥]، فقد كان من بين اهدافه جعل فرنسا قوة استعمارية عظيمة ، إذ امتلكت فرنسا في أمريكا الشمالية منطقة اركاديا (Arcadia) [٨٦] وكندا (Canada) ، التي جعلها كولبيرت من أكثر المستعمرات الفرنسية تطوراً وشجع الهجرة إليها ، واضطر الجنود الذين خدموا في المستعمرات للزواج فيها [٨٧]، وتمكن كولبيرت بمساندة الملك لويس الرابع عشر من جعل كندا مزدهرة اقتصادياً ، فقد ازداد عدد سكانها واتسعت مساحتها ، وتوغلت البانيل (Albanel) في خليج هيدسون (Hudson) ، وسميت سانت لوسون (Saint – Lusson) على اسم الملك بدلاً من بلد البحيرات العليا (Upper Lakes) ، واحتجز سكان الايريكوا (Iroquois) والموهوك (Al Mohawk) ووضعوا تحت المراقبة ، وحدثت اكتشافات مهمة لمعدن الحديد ، وتطوير مصائد الأسماك ، وتأسيس تجارة مفيدة من جلود الحيوانات ، لكن تم تحقيق كل هذا مع انزعاج المستعمرين بطبيعة الحال من مغادرة وطنهم الأم ، وهكذا يمكن القول أن العمل الذي قام به كولبيرت والملك في كندا ضخماً ، كما هو الحال بالنسبة لمشاريعه الاستعمارية والتجارية الأخرى [٨٨]، فضلاً عن ذلك امتلكت فرنسا العديد من الموانع في نيوفاوند لاند (Newfound land) ، وهكذا اعطت هذه الممتلكات موقعاً استراتيجياً فريداً في الغرب لأنه من خلال موقعها الجغرافي كانت تسيطر على سانت لوسون والمسيسبي (Mississippi) ولديها حرية الوصول إلى البحيرات الكبرى [٨٩]، وفي ذات السياق شجع كولبيرت رجال بلاده المستكشفين لعل ابرزهم كاديلاك (Cadillac) الذي أسس مستعمرة فرنسية كبيرة فيما يعرف الآن بديترويت

(Detroit) ، أيضاً استكشف لارسال (Lasalle) نهر الميسيسيبي عام ١٦٧٢ ، وأبحر به بقارب صغير ووصل إلى خليج المكسيك بعد شهرين من الملاحة فاستولى على الدلتا وأطلق عليها اسم الملك لويس الرابع عشر ، لذلك رأى كولبيرت حينها بأن فرنسا بفضل عدد سكانها فضلاً عن ممتلكاتها في شرق وغرب فرنسا ، تؤهلها بشكل جيد للمشاركة في السباق من أجل التفوق البحري [٩٠].

في ذات السياق أنشأ كولبيرت عام ١٦٦٤ الشركات الاحتكارية لتكون مسؤولة بشكل مباشر أمام التاج الفرنسي عن إدارة الممتلكات الاستعمارية وشراء الحقوق الملكية ، فأسست شركتان في نفس العام هما شركة جزر الهند الغربية ، وشركة جزر الهند الشرقية ، وفي وقت لاحق أسس شركة بلاد الشام [٩١]، ثم تبعها تأسيس شركة البوزيم (Albouzeme) للتجارة مع المغرب عام ١٦٦٥ ، وشركة الشمال للتجارة مع موانئ البلطيق عام ١٦٦٩ ، وشركة ليفانت (Levant) عام ١٦٧٠ ، كما تم تنظيم شركة جبال البرانس (Prince) عام ١٦٧١ ، وأخيراً تم تنظيم شركة السنغال (Senegal) عام ١٦٧٣ ، ولابد من الإشارة إلى انأن تلك الشركات تأسست بدعم خاص من الملك لويس الرابع عشر [٩٢].

لقد طبقت تلك الشركات العديد من المبادئ والأحكام المسبقة المتعلقة بالمستعمرات ، إذ اقتصرت تجارتها مع المواطنين المتميزين فقط وتصدير المنتجات والمصنوعات المحلية إليها واستيراد المواد الخام منها ، وهكذا كانت السياسة الاستعمارية والتجارية أمران متلازمان ولا ينفصلان ، إذ كانت الشركات التجارية الاحتكارية تعد وكيلاً رسمياً للمملكة هذا بالنسبة إلى شركة الهند الشرقية ، في حين كانت شركات الهند الغربية سلطات اختصاصية مدنية وعسكرية في الأراضي المخصصة لها ، وفي مناطق أخرى تم الحفاظ على النفود الفرنسي عن طريق القناصل ووكلاء دبلوماسيين ، لقد تلاشت معظم هذه الشركات خلال وزارة كولبيرت ليس لأنها كانت فاشلة ، ولكن لأنها حققت هدفها في تعزيز السيطرة الفرنسية وبمجرد تحقيق الهدف كان لابد من حل تلك الشركات وفتح التجارة أمام التجار الفرنسيين ، ومن أجل توضيح قوة وضعف كولبيرت كوزير للشؤون الاستعمارية يمكن الإشارة بشكل خاص إلى عمل شركاته في الهند الشرقية والهند الغربية [٩٣].

قاد كولبيرت حملة لإقناع جميع أنحاء المملكة بالمشاركة المالية لتأسيس شركة الهند الشرقية ، حتى أن الملك لويس الرابع عشر قد شارك فيها ، إذ تم تحريك الكبرياء الوطني من خلال الإشارة

إلى نجاح وتفوق الهولنديين في البحار الشرقية ، وقد فعل كولبيرت كل شيء من أجل أن يبدو المشروع استثمار جذاب لرؤوس الأموال ، فقد منح جميع السواحل الهندية وسواحل المحيط الهادي للاحتكار لمدة خمسون عاماً (٩٤).

أما بالنسبة لشركة الهند الغربية ، فقد كان هدفها انتزاع السيطرة الصناعية والتجارية على جزر الهند الفرنسية من الهولنديين ، وبحلول عام ١٦٧٤ عندما تم حل شركة الهند الغربية ، نجح كولبيرت في تحقيق هدفه الرئيسي وهو الاحتفاظ بالجزر الهند الغربية الفرنسية لصالح الفرنسيين ، وبحلول ذلك الوقت كانت تجارة السكر قد ازدهرت ، إذ تم نقله على متن السفن الفرنسية ، وبعد أن كانت هنالك أربع سفن تعمل في هذا المجال في عام ١٦٦٢ ارتفع عددها عام ١٦٨٣ إلى أكثر من مائتي سفينة وبالتزامن مع هذا الأمر حدث تطور كبير في موانئ بوردو (Bordeaux) ولاروشيل (Larochelle) ونانت (Nantes) ، وبالتالي أصبحت فرنسا منافساً قوياً لكل من إنجلترا وهولندا في تجارة النقل في العالم ، وعلاوة ذلك فقد فتحت المستعمرات سوقاً جيدة للصادرات الفرنسية ، والتي تكونت أساساً من النبيذ والبراندي وزيت الزيتون والقماش، مع لحم البقر والزبدة الايرلندية ، ونتيجة لزيادة الواردات من السكر الخام ، بدأت العديد من مصانع تكرير السكر بالعمل ، وأصبحت فرنسا واحدة من أكبر الدول الأوروبية المصدرة للسكر الخام (٩٥).

بشكل عام كانت سياسة كولبيرت بسيطة وناجحة ، ولكن كانت هناك بعض المحددات ، وبالتالي لم تستفد فرنسا من ورادات التبغ كثيراً ، لأن هذه السلعة كانت محتكرة ، ممنوحة لمؤسسة تسيطر على السوق وعلى المنتج الفرنسي والاستعماري ، ونتيجة لذلك ، فإنه أُعيد تصدير القليل من التبغ ، كما لم تستفد فرنسا بالكامل من ازدهارها وتوسع تجارة السكر ، ويرجع ذلك أساساً إلى سياسة كولبيرت الرافضة للمنتجات الثانوية واهمها ، شراب الروم مع عصير السكر ، إذ كان المزارعون الفرنسيون حريصين على التخلص من هذه المنتجات ، لكن كولبيرت لم يسمح لهم بأرسال شراب الروم إلى فرنسا ، خشية أن يتنافس مع البراندي الأصلي ، كما أنه لن يسمح لهم بتجارة عسل السكر الخاص بهم مع نيو اجيلاند (New England) على الرغم من استعداد مستعمرات نيو انجيلاند لمقايضته مقابل مؤنهم وسلعهم المصنعة ، لكن كولبيرت أصّر على إبعاد العنصر الأجنبي تماماً ، على الرغم من أن ذلك أنعكس سلباً على المزارعين ، إلا أنه أراد من خلال ذلك الحفاظ على الاقتصاد الفرنسي (٩٦).

ترافق التوسع في التجارة الخارجية مع زيادة في حجم البحرية الفرنسية ، حيث أدرك كولبيرت أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما أن تطوير البحرية والتجارة البحرية كان جزءاً أساسياً من سياسة كولبيرت الاستعمارية ، لهذا كان الشرط الأول هو توريد الأخشاب ، وفي مرسومه الخاص بالمياه والغابات لعام ١٦٦٩ ، حدد كولبيرت مبادئ سياسة الأخشاب الوطنية ، ومن خلال ادارته الجيدة لتحسين الغابات ، جعل فرنسا مستقلة عن الامدادات من بحر البلطيق [٩٧] وفي الوقت ذاته صمم على بناء البحرية ، إذ خصص (٣٠٠٠,٠٠٠) مليون باوند لدعم عمليات بناء السفن ، وبمساعدة شخصية من الملك لويس الرابع عشر ، وكذلك شراء الصواري من سافوي (Savoy) ، والنحاس للمدافع من السويد (Sweden) ، والقطران من بروسيا (Prussia) ، والمخازن البحرية من هولندا ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنتاج هذه السلع في المملكة ، وسعى كولبيرت من خلال شقيقه إلى تأمين واحد من أفضل للنجارين الانكليز ، ثم كتب في عام ١٦٦٩ إلى أبن عمه مراقب البحرية في روشفوت (Rochefort) ، قائلاً (( أنه يأمل في اشراك تنجار هولندي وأربعون مساعداً )) ، ومن المعروف في اقتصاد كولبيرت أنه على الرغم من الميزانية الكبيرة المتاحة له ، فقد أمر بتخفيض عدد التحيات البحرية لتوفير البارود [٩٨].

أعطى كولبيرت أوامره بدراسة أفضل لخطوط الملاحة البحرية وطرق بناء كل نوع من السفن ، إذ وضع نظرية عامة لبناء السفن ، بحيث يتم بناء السفينة وفقاً لقياسات محددة ، ولعل أبرز تلك السفن هي لو رويال لويس (LebRoyal Louis) ، إذ كانت سفينة فخمة مزينة بالآلهة الرومانية المنحوتة والحوريات وصفارات الانذار وخيول البحر ، ولوحات وتصميمات الفنان لو برون ( Le Brun) ، وأعمال التطعيم بالعاج، والمناظر الطبيعية والمعارك البحرية [٩٩].

بناء على ما تقدم من جهود كولبيرت في دعم عمليات بناء السفن الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الحمولة الفرنسية ، وعلى هذا الأساس ، عزز قدرات البحرية بحيث أصبحت بحلول عام ١٦٧٧ قابلة للمقارنة في الحجم مع تلك الموجودة في انجلترا وهولندا [١٠٠].

إن تعزيز البحرية والتجارة البحرية هو أكثر الانجازات الدائمة لكولبيرت ، من خلال تشجيع الامداد المحلي بالأخشاب وخيوط القنب والقطران وقماش الأشرعة ومن خلال الاعانات المقدمة للبناة ، وزيادة حمولة السفينة ومن خلال نظام التجنيد البحري الخاص به ، أوجد احتياطياً من حوالي (٥٠٠٠٠) ألف رجل مدرب . أيضاً أسس مدرسة المدفعية البحرية ، ومن خلال الترويج لدراسة

الهيروغرافيا (علم وصف المياه)، أتاح انتاج مخططات أكثر دقة ، أيضاً أسس أفواج من مشاة البحرية ، إذ نقل كولبيرت كل هذه الأمور لخدمة المشاة [١٠١].

مما تقدم يبدو ان كولبيرت أثبت كيف أنه من خلال التوجيه والتشجيع الدقيق يمكن لدولة لم تكن مميزة حتى ذلك الوقت بالإنجاز البحري أن تكون منافساً جاداً مع الدول التي تعتمد بشكل أكبر على البحر وأكثر اعتياداً على المشاريع البحرية ، وقد أثبت أن فرنسا لديها مواد بشرية جيدة للبحرية والتجارة البحرية في ذلك الوقت .

أدرك كولبيرت الحاجة إلى ترميم الاقتصاد الفرنسي وكذلك زيادة ثروة المملكة من خلال تحفيز وتشجيع الصناعة ، فبذل جهوداً كبيرة بهذا المضمار [١٠٢]، إذ نظم كولبيرت الصناعات وفقاً لمخطط معد بعناية ، فقد حدد الحجم والجودة والتصميم بعناية بموجب العديد من المراسيم [١٠٣]، فكانت أدوات سيطرته هي النقابات الحرفية المستقلة ، إذ وضع لوائح جديدة خاصة بالنقابات بالتشاور مع مسؤوليها ، وقد اضطر المصنعون الانضمام إلى تلك النقابات [١٠٤]، كما أخضع كولبيرت العمال لانضباط شبه عسكري فالكسل ، وعدم الكفاءة ، والتعرض للحوادث ، والعصيان ، وارتياد الحانات ، كل هذا كان يجب أن يعاقبه صاحب العمل ، وأحياناً يتعرض العمال للجلد وكانت ساعات العمل طويلة اثنتي عشر ساعة أو أكثر مع استراحة لمدة (٣٠) أو (٤٠) دقيقة لتناول الوجبات الغذائية ، وأيضاً كانت الاجور المنخفضة وكان يتم دفعها جزئياً بشكل سلع مسعرة من قبل صاحب العمل ، فقد احتسب فوبان (Vauban) متوسط الأجر اليومي للحرفيين في المدينة الكبيرة بواقع (١٢) سو (Sou) أي ( ثلاثون سنتاً ) في اليوم ، إذ يمكن شراء رطل من الخبز بالسو الواحد ، كما أن المملكة خفضت عدد أيام الأعياد الدينية التي تعفي الرجال من العمل ، وبقيت (٣٨) يوماً من هذه الأيام ، وكان للشعب (٩٠) يوماً راحة في السنة ، وتم حضر الاضرابات ، ومنع اجتماعات العمال لتحسين ظروفهم ، وقد تم سجن بعض العمال في مدينة روشفوت بسبب شكواهم من تدني أجورهم بشكل كبير [١٠٥].

لم يقتصر جهد كولبيرت على توفير صناعات منفصلة ، بل قام بترتيبها في تسلسل هومي ، ترأسه ورش جو بلينز (Gobelins) ، وهو مصنع ملكي متخصص بالأثاث والمنسوجات والتماثيل والأواني الذهبية والفضية ، إذ تم العمل فيه تحت الاشراف العام للفنان لو بوون وكان يتم دفع أجور عمال جوبلينز من قبل الدولة ، وتم الحاق الورشة بمدرسة لتدريب ستين متدرباً ، ثم كان هناك أكثر

من (١٠٠) مصنع تحت حماية الملك ، ومنح لها لقب ( الملكي ) ، وتضمنت صناعة القماش والحرير والكتان والدانتيل بالإضافة إلى المنسوجات والاثاث ، ومنحت امتيازات خاصة لهذه الصناعات الملكية ، إذ منح حاملوا براءات الاختراع وسام زهرة الزنبق ، تمثل زهرة الزنبق وسام لتتويج اختراعاتهم ، كما أعفي عمال هذه المصانع من ( الثرثرة ) ، وأيضاً أصبح بإمكان النبلاء أن ينخرطوا في تلك المصانع دون فقدانها لمكانتهم ، لقد تم تشجيعهم على ذلك من خلال الاعانات [١٠٦]، وهكذا جعل كولبيرت مصنع جوبلينز أنموذجاً يحتذى به في الأسلوب التنظيمي والترتيب في باريس كلها [١٠٧]. كما تم انشاء مؤسسات مماثلة في مدن سافونري (Savonnerie) ، وبوفيه (Beauvais) و أبوسون (Aubusson) ، لتكون مناطق صناعية ملكية [١٠٨].

كما شجع كولبيرت الشركات الجديدة من خلال الاعفاءات الضريبية ، والقروض الحكومية ، وخفض سعر الفائدة إلى ٥% ، كما سمح باحتكار الصناعات الجديدة حيث يتم تأسيسها بشكل جيد ، وقد تم تقديم الاغراءات للحرفيين الأجانب لجلب الماهرين منهم إلى فرنسا ، ومنع هجرة الحرفيين الفرنسيين إلى الخارج[١٠٩] استعان كولبيرت بصانعي القماش والنساجين من فلاندرز (Flanderss) وعمال الجلود والقبعات من إسبانيا ، كما أحضر كولبيرت في المدة ١٦٦٦-١٦٦٨ منسوجات صوفية عالية الجودة من كاركسون (Carcassonne) إلى باريس ووزعها مجاناً على البلاط كنوع من الإعلان عن منتجاتهم [١١٠] الجديدة ، وكان هنالك أيضاً الرأسمالية الأجانب وأرباب العمل على نطاق واسع مثل الهولندي فان روبيس (Vanrobais) الذي أسس شركة أبفيل (Abbeville) لصناعة الأقمشة الفاخرة وقد وضفوا العديد من السكان في صناعة الكتان [١١١]، لتقليل اعتماد فرنسا على البضائع الهولندية والإنجليزية ، وبحلول عام ١٦٦٩ كان هنالك ( ٤٤٠٠٠ ) تول صياغة في فرنسا ، وكان في مدينة تورز (Tours) وحدها (٢٠) ألف نساج ، وقد زرعت فرنسا أشجار التوت الخاص بها من أجل استزراع دودة الحرير [١١٢]، إذ أصبحت مدينة ليون (Lyon) المركز الثري لصناعة الحرير المحسنة ، وفي أقصى الشمال كانت مصانع الدانتيل في اوكسير (Auxerre) ، حيث استقدم كولبيرت لذلك المصنع النساء من بورانو (Burano) لتعليم صناعة الدانتيل للنساء الفرنسيات والأطفال الفقراء ، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة عمل نساء اوكسير بشكل تدريجي من النظام المحلي إلى نظام المصانع [١١٣]، ومع نمو جيوش الملك لويس الرابع عشر تضاعفت مصانع النسيج لتجهيزها بالملابس وكان العدد من الصناعيين يقدمون انتاجهم في السوق الدولية

(١١٤)، فعلى سبيل المثال فأن مصنع الملابس المسمى لانغودوك (Languedoc) نجح في منافسة الأسواق في الشام(١١٥)، كما تم انشاء شركة لصناعة البدلات في بورغندي (Burgundy) بدعم من الملك لويس الرابع عشر ، وكان ذلك كله سعياً من كولبيرت حتى لا يضطر المواطنين الفرنسيين لشراء ملابس أجنبية ، إذ نافست تلك الشركات البضائع الهولندية والإنجليزية (١١٦)، وفي ظل هذه المحفزات توسعت الصناعات الفرنسية بسرعة ووصل البعض إلى مرحلة الرأسمالية في الاستثمار وامتلاك المعدات والإدارة، وقد أعجب الملك بمهمة كولبيرت الصناعية ، وقام بزيارة ورش العمل وسمح لختم المنتجات الفاخرة بالأختام الملكية ، ورفع المكانة الاجتماعية لرجال الأعمال (١١٧).

كما عزز كولبيرت صناعات المعادن والتعدين على قدم المساواة مع الحرف النسيجية ، إذ استقدم عمال المناجم السويديين والألمان من أجل تعليم الفرنسيون طرق حديثة للتعدين والصهر ، وقد استقر عمال الحديد من السويد (Sweden) وألبرتستانت الهولنديين (١١٨)، وصاغة الذهب وعمال الصلب وصناع الخزائن من إنكلترا ، ومكرري السكر من هولندا والمانيا (Germany) (١١٩)، وصانعي القطران من الدول الاسكندنافية (Scandinavia) (١٢٠)، وأيضاً جذب كولبيرت عمال البندقية (Venice) إلى فرنسا ( على الرغم من الجهود التي تبذلها جمهورية البندقية لضمان بقائهم في البندقية ) ، بل وتعدى الأمر أبعد من ذلك ، إذ تم تهريب اثنين من عمال المرايا في هذه الصناعة بدرجة ممتازة ، من قبل عملاء ايطاليين من البندقية بأوامر من كولبيرت للعمل في مصنعه الجديد للمرايا في باريس (١٢١)، فبحلول عام ١٦٨٠ كان كولببرت يتفاخر بأن هذا المصنع الملكي الخاص كان يحرم البندقية من (١٠٠٠,٠٠٠) ليفر سنوياً (١٢٢)، كما تم استقدام عدد لا يحصى من العمال الأجانب الآخرين ، وجعلهم كولبيرت يعملون في فرنسا بتقديم مساعدات واعانات سخية لهم (١٢٣).

كما منح كولبيرت صناعة الحديد بعض الحماية ( إذ لا يمكن الاستغناء عن الحديد السويدي ) ، وتم انشاء مسابك الدولة لتصنيع المدافع ، وفي روشفوت تم انشاء شركتي تولون (Toulon) ، وبريست (Bresr) للترسانات الضخمة واحواض بناء السفن ، وكانتا من بين أكبر المؤسسات الصناعية في ذلك العصر وفي غضون ذلك سعى كولبيرت لتنظيم الصناعة كجزء من الترويج لها ، إذ اظهر كولبيرت تحفظاته الاقتصادية المعتادة ، فقد أخذ بعض الآلات من أنواع الطرازات القديمة المستهلكة وصنع منها أدوات مختلفة، وتم التحكم فيها مركزياً بأشراف المراقبين

والمفتشين الذين تم تعيينهم حديثاً على المصانع والنقابات ولعل ابرزهم بليزاني (Bellinzani) ، الذين كانت مهمتهم ضمان مطابقة المنتجات مع القواعد والمواصفات المطلوبة وفي مرسومه الخاص بالتجارة عام ١٦٧٣ صاغ كولبيرت قواعده الخاصة بالتعليم الصناعي والعقود والتجارة الخارجية في قانون شامل ظل ساري المفعول حتى الثورة الفرنسية ، إذ بموجب ذلك المرسوم نظمت جميع الصناعات على شكل مذهب تجاري كما اشرنا لذلك سابقاً ، في ذات السياق نظم كولبيرت صناعة المنسوجات الصوفية بشكل كبير ، إذ أرسل تعليمات مفصلة بطريقة العصور الوسطى إلى العديد من المدن، ثم تلتها اللوائح الوطنية المقابلة لها مؤكدة الحفاظ على معايير موحدة والحاجة إلى تنظيم المهن ، فضلاً عن ذلك زاد عدد النقابات المهنية خلال وزارة كولبيرت واستمرت في التزايد بعد ذلك ، في الوقت ذاته كانت هذه النقابات تميل إلى أن تصبح منظمات حصرية لرؤساء النقابات المهنية تستخدمها الحكومة المركزية لتأديب العمال ، وقد تزامن ذلك بدوره مع نمو منظمات العمال ، إذ بدأ بعض هؤلاء خاصة أصحاب الحرف المهنية مثل صنّاعي الورق بأجراء الاضرابات وقد تم الرد على تصاعد التوتر الصناعي من خلال المزيد من اللوائح[١٢٤].

مما تقدم يبدو أن التعريفات الجمركية أو المراسيم لا تدعو إلى الانتقام فحسب ، بل أنها تشير إلى كونها أداة للحماية الصناعية ، فهناك صناعات تستحق الحماية ، إذ كان بإمكان فرنسا وحدها ان تأمل في استخدامها بنجاح في هذا الوقت ، لأنها اقتربت من المثل الأعلى المعاصر لبلد ينعم بكل احتياجاته فضلاً عن امتلاكها امكانات صناعية كبيرة .

ولابد من الإشارة إلى أن اجراءات كولبيرت في تطوير الصناعة قد تلقت دعماً ليس فقط من قبل المراقبين الاداريين ،ةولكن أيضاً من قبل الحكام الارستقراطيين في انجلترا وبولونيا (Bologna) وبورغاندي ، إذ تلقى كولبيرت منهم معلومات ذات صلة حول المزيد من الفرص للنمو الصناعي ، فقد أرسل هؤلاء النبلاء ولعل أبرزهم الأمير دي كوندي ( de conde ) تقارير مفصلة عن المصنوعات الحالية والمشاريع الجديدة المقترحة ، بينما قدم حاكم ليون مخططات عن السلع الفاخرة الأجنبية في ممتلكاته الخاصة ، وإذا كان الكثير من الفرنسيين يزدرون عالم التجارة والصناعة ، فأن هناك الكثير من المؤيدين المؤثرين للانتعاش الاقتصادي [١٢٥] .

يتضح مما سبق أن العقد الاول من حكم الملك لويس الرابع عشر ووزيره كولبيرت ، حدثت ثورة صناعية في فرنسا ليس فقط في بعض المدن وفي عدد قليل من أنواع التجارة ، ولكن في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الصناعات المعروفة تقريباً .

وعلى الرغم من المحاولات الإصلاحية التي سعى كولبيرت لتحقيقها بهدف انعاش الاقتصادي الفرنسي ، إلا أن حدة الضرائب التي فرضها أدت إلى رفض شعبي ، وقد اتضح ذلك جلياً بعد وفاته في ٦ ايلول عام ١٦٨٣ ، إذ اعتقد المعادين لسياسته الاقتصادية أن فرنسا بعد وفاته ستشهد حقبة تاريخية جديدة ، إلا أن السنوات التي أعقبت وفاته [١٢٦] أثبتت عكس ذلك [١٢٧].

إن المنصب الذي تركه المراقب العام المتوفى شاغراً وسط العديد من الصعوبات تم ملؤه من قبل نيكولاس ديسماريتز (Nicolas desmaretz) أبن أخيه التي تدرب في الشؤون المالية منذ السنوات الأولى من وزارة عمه وكان الخليفة المنطقى لوزارة عمه ، ومع ذلك ورغم مؤهلاته البارزة لكن لم يحصل ديسماريتز على التعيين ، وبدلاً من ذلك ذهب المنصب إلى كلود لو بيليتيز ( Claude Le pelletier) ربيب المستشار ميشيل لي تيليه (Michel Le Tellier) ، إذ كان هذا الاختيار غير متوقع تم اتخاذه بعد يوم واحد من وفاة الوزير وعد إشارة إلى تراجع مكانة عائلة كولبيرت ، وبحلول شهر كانون الأول من العام نفسه أصبح الاستياء واضحاً للجميع ، إذ تعرض ديسماريتز للنفي إلى مقاطعته في ماليبو بتهم الفساد الملفقة جزئياً أو المبالغ فيها بشكل كبير [١٢٨].

الملك لويس الرابع عشر يتحادث مع كولبير.

**الخاتمة:**

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

تبين من البحث أن سياسات كولبيرت اتخذت نقطة انطلاقها بزيادة الايرادات الملكية ، كما اتسعت لتشمل النمط الكامل للحياة الاقتصادية الفرنسية ، إذ تجاوزت اجراءاته ونفوذه الخزانة الملكية ، متوغلة بعمق في الهيكل السياسي الاقتصادي الفرنسي .

اتضح من البحث أن كولبيرت تبنى مبدأ جديد لزيادة الايرادات ، وبعد أن كانت الطريقة القديمة تتمثل في جباية أي ضرائب يسهل تحصيلها بغض النظر عن تأثيرها على دافعي الضرائب ، إذ أعاد كولبيرت دراسة هذه الصيغة ، فقد اهتم بحماس بضريبة الأرض فتم تطبيق دفعها بأشكال متنوعة ومليئة بالاستثناءات والاعفاءات ، وفي الواقع فأنها قد دفعت من قبل السكان متوسطي الدخل ، بالإضافة إلى أولئك الذين هم أدنى مستوى منهم ، فيما تم استثناء النبلاء ورجال الدين وتهرب من تلك الضرائب عدد كبير من الأغنياء إلى حدٍ ما ، وقد تمكن كولبيرت من تقليل معدلات ضريبة الأرض وتحسين المبالغ الواردة منها .

وكشف البحث ان كولبيرت شجع الزراعة والصناعة المحلية واستبعد قدر الإمكان كل التجارة الخارجية ، ففي مجال الزراعة كانت اصلاحاته أقل من بقية القطاعات ، وذلك لكثرة المعوقات الموجودة في ذلك القطاع والتي من أهمها تقنيات الحرث البدائية ، أما في مجال الصناعة فقد رأى كولبيرت أن إمكانات بلد به ثروة طبيعية هائلة وعدد كبير جداً من السكان ، لا يحتاج إلا إلى التنمية من خلال العمل المكثف واستبدال النظام تحت اشراف وسيطرة مستمرة وإدارة تقدمية ، فسعى إلى إعادة تأسيس الصناعات القديمة وانشاء صناعات جديدة ، ومن أجل تعزيز الصناعات الجديدة ، قرر احضار الخبراء الأجانب واشراف الدولة على عملهم نافخي الزجاج من البندقية ، ونساجو القماش من هولندا ، وعمال الدانتيل من فلاندرز ، وعمال المناجم من السويد ، وما إلى ذلك وقبل كل شيء فإنه في دولة منظمة بشكل جيد لا يمكن أن يكون هنالك اناس عاطلون ، يجب اجبار القبلاء على العمل بدلاً من منعهم عن العمل من خلال اتباع الاعراف والتقاليد واحياناً يمنعون بموجب القانون .

أما في مجال التجارة ، فقد كانت سياسة كالبيرت التي عرفت باسم العقيدة الكولبرتية مثلت شكلاً خاصاً وصارماً من أشكال المذهب التجاري ، وكان الدافع وراء تطبيق تلك العقيدة هي تعزيز

الاكتفاء الذاتي في أوقات الحرب والازدهار في أوقات السلم ، فأتخذ كولبيرت سلسلة من التدابير لتنشيط التجارة الداخلية ، إذ قام بتحرير التجارة المحلية من الرسوم الداخلية ، بعد أن وجد أن التجارة الفرنسية تعيقها الحواجز والتعريفات الجمركية على مستوى المقاطعات والبلديات والقرى الصغيرة .

وتوصل البحث إلى أن كولبيرت كرس جهوده على الثروات في فرنسا في الخارج ، وتم انشاء الشركات التجارية الهندية الشرقية والغربية للتنافس مع الانجليز والهولنديين ، وتعزيز البحرية لحماية التجارة الفرنسية في البحار .

**الهوامش:**

(١) David ogg , Louis Xvi , Oxford university press, New York , 1933 , p.31 .

(٢) سليفان هوفمان وجيرار كايه ، جريدة العالم تاريخ العالم بين يديك ، ترجمة : سمير شيخاني ، ج١ ، دار الجيل ، بيروت، ١٩٩٨ ، ص١٠٤ .

(٣) مدينة ريمس : تقع بين الشرق والشمال الشرقي من باريس على نهر فيسل ، تقع المدينة في بلد زراعة الكروم حيث يتم انتاج نبيذ الشمبانيا ، أسسها الغال قبل مئات السنين في اثناء الإمبراطورية الرومانية ، يوجد في المدينة العديد من المباني التاريخية أشهرها كاتدرائية نوتردام ريمست القوطية ، إذ تتم تتويج معظم ملوك فرنسا فيها ، وخلال الحرب العالمية الأولى تحتل الألمان المدينة عام ١٩١٤ ، إذ اخضعوا المدينة لقصف متقطع خلال السنوات الأربع التالية ، ثم دمرت مدينة ريمس بالكامل مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية ، بينما نجت الكتدرائية من الضرر ، وقد تم توقيع قانون استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية في ريمس عام ١٩٤٥ ، ولابد من الإشارة إلى أن كاتدرائية نوتردام أدرجت كموقع تراث عالمي لليونسكو عام ١٩٩١ . للمزيد من التفاصيل ينظر :
B . R . Marker , M . G . Winter , stone in historic Building characterization and per formance , Geological society special publication , London , 2014 , p.17 .

(٤) سليفان هوفمان وجيرار كايه ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

(٥) J . A . R . Marriot , The Evolution of modern Europe ( 1453-1932 ) , methuen and co . Ltd , London , 1933 , p.161 .

(٦) سليفان هوفمان وجيرار كايه ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

(٧) David ogg , op , cit , p .32 .

(٨) David ogg, op, cit , p.32 .

(٩) Jerome Blum and Rondo Cameron , The Emergence of the European world , Routledge and kegan paul ltd , London , 1967 , p.264 .

(١٠) David ogg, op, cit, p.32 .

(١١) David ogg, op, cit, p.32 .

(١٢) I bid, p,32-33 .

(١٣) لويس الرابع عشر : ولد في الخامس من ايلول عام ١٦٣٨ والده الملك لويس الثالث عشر وامه آن النمساوية ، استلم العرش الفرنسي وعمره خمسة سنوات ( الرابع عشر من ايار ١٦٤٣ – الأول من ايلول ١٧١٥ ) ، وكان تحت وصاية امه الملكة آن ، تميز عهده بنشاطه السياسي الخارجي ، فكان النزاع مستمر لمدة قرن أو أكثر بين البيت الفرنسي وبيت الهابسبورغ ، وعندما فرض لويس الرابع عشر حكمه الشخصي عام ١٦٦١ فقد كانت الأراضي الإسبانية ما تزال تواجه فرنسا من جوانبها الثلاثة ( الشمال ، والشرق ، والجنوب ) ، حول فرنسا إلى ملكية مطلقة تقوم على نظرية الحق الإلهي ، فسيطر على النبلاء ووضع نظام الوزارة في شكلها الحديث وذلك بإنشاء وزارة ذات اختصاص

محدد ، ازدهرت في عهده التجارة والصناعة وازدادت القوة البحرية وتوسعت المستعمرات الفرنسية ، تميزت الحقبة بين ( ١٦٨٣-١٧١٥ ) بكثرة حروبه التي كانت مثار خوف الدول الأوروبية من اطماعه ، وكانت فرنسا منفصلة عن البابا ، اضطهد الهيجونت ، للمزيد من التفاصيل ينظر : علي جبار خلف ، آن روبيرت جان تيرغو ( ١٧٢٧-١٧٨١ ) ودوره الاقتصادي في فرنسا ، مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث ، مج٣ ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣ ، ص٤٠٧-٤٠٨ .

(١٤) David ogg, op, cit, p.32-33 .

(١٥) Will and Ariel Durant , the story of civilization part vlll , The Age of Louis Xvi! A history of European civilization in the period of pascal , Moliere , crom well , milton , peter the Great , Newton, and Spinozai 1648-1715 , Simon and schuter press , New York , 1963 , p.20 .

(١٦) لوتيلير ( ١٦٠٣-١٦٨٥ ) : ولد عام ١٦٠٣ عُين وزيراً لشؤون الحرب ( ١٦٤٣-١٦٧٧ ) ، ثم المستشار الذي أنشأ الجيش الملكي الذي مكن الملك لويس الرابع عشر من فرض حكمه المطلق على فرنسا وإقامة الهيمنة الفرنسية في أوروبا وقد ساعدة في ذلك أيضاً ولدة فرانسوا لوتيلير ، إذ قاما بزيادة الجيش إلى (٤٠٠) ألف جندي وهو جيش خاض اربع حروب بين عامي ( ١٦٦٧-١٧١٣ ) ويشار إليه باسم لوفوا أيضاً . للمزيد من التفاصيل ينظر :
Par N . Lcaron , Michel Leteller son Admini stration comme in tendant D Armee En Piemont 1640-1643 , paris , 1880 , p.316 .

(١٧) مازارين ( ١٦٠٢-١٦٦١ ) : دبلوماسي بعيد النظر شديد الذكاء ايطالي الأصل ،عينه البابا ممثلاً لدى بلاط الملك لويس الثالث عشر فنشأت صداقة بينه وبين الملك والكاردينال ريشيليو ، ثم عينه الملك لويس الثالث عشر خليفاً لرشيليو بطلب من الأخير وعند وفاة الملك لويس الثالث عشر تكفل مازارين مع الملكة آن النمساوية رعاية الملك لويس الرابع عشر فأصبح الوزير الأول له ومنذ عام ( ١٦١٥-١٦٦١ ) ترك الملك لويس الرابع عشر تصريف أموره إلى مازارين رغم بلوغه سن الرشد ، وخلال هذه السنوات سوى الكثير من المشاكل الناجمة عن الحرب الأهلية ، كما اشعل الحرب ضد اسبانيا ، وقاد الجيوش الفرنسية خلال حرب الثلاثين عام وخاض الحروب وحقق الانتصارات لفرنسا وحكم البلاد بيد من حديد ، ولما بلغ لويس الرابع عشر سن الرشيد تنازل مازارين عن السلطة إلى ذلك الشاب عام ١٦٦١ للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، مج٧ ، Ktab inc ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص٢٤٤ .

(١٨) Roger Lockyer , Habsburg and Bourbon Europe ( 1470-1720 ) , Longman , third im pression , Longman press , London , 1977 , p .477 .

(١٩) Will and Ariel Durand , op , cit , p.20 .

(٢٠) Ibid , p .20 .

(٢١) Roger Lockyer , op, cit, p 477 .

(٢٢) نقولا ناهض ، الموسوعة ، مج١٤ ، تراد كسيم ، جنيف ، ١٩٨٥ ، ص٢٤٨٦ .

(٢٣) Roger Lockyer, op, cit, p.477 .

(٢٤) نيكولاس فوكيه ( ١٦١٥-١٦٨٠ ) : ولد في باريس ، أصبح وزير مالية فرنسا خلال السنوات من عهد الملك لويس الرابع عشر ، أيد الكاردينال مازارات والحكومية الملكية أثناء اضطرابات لفروند ( ١٦٤٨-١٦٥٣ ) ، وفي عام ١٦٥٣ تم تعينه مراقباً للشؤون المالية ، قدم فوكيه مبالغ كبيرة للخزينة ، مما جعل نفسه مصرفياً للملك ، عملياته المالية العديدة ، التي اجراها بطريقة غير منتظمة ، جعلت منه ثرياً للعناية ، إذ صمم قلعة شاتو فولو فيكومت (Chateau Vaux – le – vicomte) الهائلة ، إذ وظف لبناء قلعته ١٨ ألف رجل في وقت واحد ، وبلغت كلفته ١٨ مليون ليفر ، وغطى مساحات ثلاث قرى ، لقد دعا فوكيه عام ١٦٦١ الملك الشاب إلى احتفال في فو وكان هنالك ٦٠٠٠ آلاف ضيف تقدم لهم الخدمات على ٦٠٠٠ آلاف طبق من الذهب أو الفضة ، وقد تكلف فوكيه في ذلك المساء ١٢٠ ألف ليفر ، فشعر لويس أن فوكيه يسرق من ورائه من خلال منزلته الاجتماعية ، فجمع الأدلة الدامغة التي تدين اختلاسات الوزير ، فأنر باعتقاله وحكم عليه بالسجن المؤبد حتى وفاته عام ١٦٨٠ ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Jamse B . CoLLins , The stste in Early Modern Franch , Cambridge university press, New York,1995- , p.86-88 .

(٢٥) Roger Lockyer, op, cit, p.477 .

(٢٦) Ibid, p.477 .

(٢٧) Ibid , p.477 .

(٢٨) Roger Lockyer, op, cit, p.477 .

(٢٩) وقد وجدت اختلاف بتسميات العملات النقدية الفرنسية باختلاف المصادر .

(٣٠) Will and Ariel Durant,op, cit , p.20-21 .

(٣١) Will and Ariel Durant,op, cit , p.20-21 .

(٣٢) David ogg, op, cit, p.34 .

(٣٣) Roger Lockyer , op , cit , p.478 .

(٣٤) Jerome Blum and Rondo Cameron,op, cit, p.264 .

(٣٥) المذهب التجاري : هو الاسم الذي اطلق على الأفكار والسياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة ما بين حوالي عام ١٥٠٠ عام ١٨٠٠ تقريباً وسادت في الاقطار الأوروبية المختلفة مثل انجلترا وفرنسا واسبانيا وروسيا وغيرها من الاقطار ، وقد استهدفت هذه الدول بموجب هذه الأفكار والسياسات التدخل في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثراء ومن ثم بناء قوته العسكرية والسياسية وتحقيق الوحدة القومية للمزيد من :

Shepard B . Clough and charies woolsey cole , Heath and company , Boston , 1952 , p.197 .

(٣٦) عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٦٨-٦٩ .

(٣٧) Maurice Ashley, Louis Xvi and the Greatness of France , hodder and stoughton Limited , London , 1946 , p.47 .
(٣٨) Louis Gottschalk and donald , op , cit, p.365
(٣٩) David ogg, op, cit, p.34 .
(٤٠) Louis Gottschalk and donald, op, cit, p.365 .
(٤١) Maurice Ashley , op, cit, p.46 .
(٤٢) David ogg, op, cit, p.34-35 .
(٤٣) David ogg, op, cit, p.34-35 .
(٤٤) في عام ١٦٧٢ قرر الملك لويس الرابع عشر محاربة هولندا بهدف اسقاط القوة الاقتصادية التي تقف في طريق تطور تجارة فرنسا وذلك بسبب تسلطها على البحار . للمزيد من التفاصيل ينظر : هدى جواد كاظم واسراء شرشاب عايد ، حروب فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر ( ١٦٦٧-١٧١٤ ) ، مجلة الباحث ، العدد ٣٥ ، ٢٠٢٠ ، جامعة كربلاء ، ص٥٧٩ .
(٤٥) David ogg , op , cit , p .34-35 .
(٤٦) David ogg , op , cit , p.35 .
(٤٧) A . H . Johnson , The Age of the Enlightened Despot 1660-1789 , Methuen and Co .Ltd , London , 1979 , p.9 .
(٤٨) A . H . Johnson, op , cit , p .9 .
(٤٩) Will and Ariel Durant , op, cit, p.21-22 .
(٥٠) Louis Gottschalk and donald, op , cit , p.365 .
(٥١) دعيت بهذا الاسم بسبب ان تحصل هل تعرفه عن المحاصيل التي قد تمت زراعتها في السابق لمقاولين من القطاع الخاص بموجب خمسه عقود منفصله للمزيد من التفاصيل ينظر :
Jerome Blum and Rondo Cameron, op , cit , p .265 .
(٥٢) David ogg , op , cit , p .34 .
(٥٣) I bid , p 34 .
(٥٤) A . H . Johnson , op , cit , p .9 .
(٥٥) Louis Gottschalk and donald , op , cit . 365-366 .
(٥٦) Maurice Ashley , op , cit , p . 46 .
(٥٧) F . L . Carsten , The New Cambridge Modern History the As Cendancy of France 1648-1688 , Vol – 5 , Cambridge university press , Great Britain , 1961 , p.37 .
(٥٨) Vincent Gronin , Louis Xvi , Collins st . James's Plase , London , 1964, p.159 .
(٥٩) Will and Ariel Durant , op , cit , p .22 .
(٦٠) Jerome Blum and Rondo Cameron , op , cit , p .266 .
(٦١) Will and Ariel Durant , op , cit , p .22 .
(٦٢) Jerome Blum and Rondo Cameron , op, cit , p. 266 .
(٦٣) Will and Ariel Durant , op , cit , p .22 .
(٦٤) David ogg , op , cit , p .36 .
(٦٥) Will and Ariel Durant , op , cit , p .22 .

(٦٦) Louis Gottschalk and donald , op , cit , p .366 .
(٦٧) Will and Ariel Durant , op , cit , p .24 .
(٦٨) Louis Gottschalk and donald , op , cit , p .366 .
(٦٩) A . H . Johnson , op , cit , p .16 .
(٧٠) Louis Gottschalk and donald , op , cit , p .366 .
(٧١) Vincent Gronin , op , cit , p .162 .
(٧٢) H . Robinson , Readings in European history , vol , 2 , Boston , 1906 , p . 274-280 .
(٧٣) Vincent Gronin , op , cit ,p .163 .
(٧٤) H . Robinson , op , cit , p .279-280 .
(٧٥) ملحق رقم (١) : (( مولاي قد يحلو لجلالتكم توظيف بعض السويعات من الانتباه لتأسيس أو إعادة تأسيس التجارة في مملكتكم وهذا الأمر يتعلق برفاهية رعاياكم بشكل صميم ، ولكن لا يمكن لجلالتكم ان تتوقعوا أي فائدة منه في الوقت الحاضر ففوائده ستجنى في المستقبل ، وبعد أن يقود هذا التأسيس إلى تكون الوفرة في الثروات بين رعاياكم . وعلى النقيض من هذا ، إذا رأيتم أن موضوع التجارة غير مجدي بحد ذاته وغير جذاب ، فإن جلالتكم سيجد أنه قد نوقش مطولاً ، وإن جهود إعادة تأسيس نظم التجارة قد تقود للمزيد من الانخفاض في المداخيل الحالية للمملكة . لهذه الأسباب مولاي ، فإن من المؤكد فمن خلال تضحية جلالتكم بشيئين عزيزين على شخص الملك الشيء ، الأول هو الوقت الذي سيخصصه جلالتكم على المتعة ، أما الأمر الآخر فهو المداخيل التي سيخصصها جلالتكم والتي هي براهين رائعة لحبكم لشعبكم والتي ستزيد في النهاية التقديس والاحترام المنقطع النظير لجلالتكم من رعاياكم واعجاب الأجانب )) .
Jeam Baptiste Colbert , Letters in Structions Et Memoires De Colbert vol . 2 , ed . P . Clement Libraire , Paris , 1863 , p . 263-268 .
(٧٦) I bid , p .268 .
(٧٧) Will and Ariel Durant , op , cit , p .25 .
(٧٨) I bid , op , cit , p .265 .
(٧٩) Will and Ariel Durant , op , cit , p . 25 .
(٨٠) Lionel Rothkrug opposition to Louis Xvi , The political and social origing of the French French Englightenment , Princeton university press , New Jersey , 1965 , p . 199-202 .
(٨١) Lionel Rothkrug , op , cit , p .205 .
(٨٢) Will and Ariel Durant , op , cit , p .25 .
(٨٣) David ogg , op , cit , p .38 .
(٨٤) Jerome Blum and Rondo Cameron , op , cit , p.265 .
(٨٥) I bii , p .265 .
(٨٦) David ogg , op , cit , p .39 .
(٨٧) A . H . Johnson , op , cit , p .12 .
(٨٨) Vincent Gronin , op , cit , p .170 .
(٨٩) David ogg , op , cit , p .39 .

(٩٠) Will and Ariel Durant , op , cit , p .26 .
(٩١) David ogg , op , cit , p.40 .
(٩٢) Vincent Gronin , op , cit , p.165 .
(٩٣) David ogg , op , cit , p .40 .
(٩٤) David ogg , op , cit , p .40 .
(٩٥) I bid , p .40-41 .
(٩٦) David ogg , op , cit , p .41 .
(٩٧) Roger Lockyer , Habsburg and Bourbon Europe , Third immpression , Long man press , London , 1977 , p .479 .
(٩٨) Vincent Gronin , op , cit , p .163 .
(٩٩) I bid , p . 163-164 .
(١٠٠) David ogg , op , cit , p .42-43 .
(١٠١) I bid , p .43 .
(١٠٢) Herbert Butterfield Others , op , cit , p .90 .
(١٠٣) David ogg , op , cit , p .36 .
(١٠٤) Jerome Blum and Rondo Cameron , op , cit , p .265-266 .
(١٠٥) Will and Ariel Durant , op , cit , p .24 .
(١٠٦) David ogg , op , cit , p .37 .
(١٠٧) Will and Ariel Durant , op , cit , p .23 .
(١٠٨) F . L . Carsten , op , cit , p .40 .
(١٠٩) Will and Ariel Durant , op , cit , p. 23 .
(١١٠) Vincent Gronin , op , cit , p .160-161 .
(١١١) David ogg , op , cit , p .38 .
(١١٢) Will and Ariel Durant , op , cit , p .23 .
(١١٣) David ogg , op , cit , p . 37-38 .
(١١٤) Will and Ariel Durant , op , cit , p .23 .
(١١٥) Herbert Butterfield and others , op , cit , p .90 .
(١١٦) David ogg , op , cit , p .40 .
(١١٧) Will and Ariel Durant , op , cit , p .23 .
(١١٨) David ogg , op , cit , p .37 .
(١١٩) Vincent Gronin , op , cit , p .160 .
(١٢٠) F . L . Carsten , op , cit , p .40 .
(١٢١) Vincent Gronin , op , cit , p .161 .
(١٢٢) F . L Carsten , op , cit , p .40 .
(١٢٣) Vincent Gronin , op , cit , p .160 .
(١٢٤) F . L Carsten , op , cit , p .40-41 .
(١٢٥) Roger Mettan and douglas Sohnson , French history and Society , the Wars of religion of the fifth re public , har per and row publisher SiNC , USA , 1974 , p .27 .

(١٢٦) Lionel Rothkrug , opposition to Louis Xvi the political and social origins of the French Enlighten ment , princeton university press , New Jersey , 1965 , p . 211-212 .

(١٢٧) تقلصت اعداد الفرنسيين الكبيرة من ذوي الظروف اليائسة خلال السنوات ما بين وفاة كولبيرت والكارثة التي حلت في عام ١٦٨٣-١٦٨٤ عندما اجتاحت مجاعة كبيرة المملكة بأكملها . للمزيد من التفاصيل ينظر: I bid , op , cit , p. 211-212

(١٢٨) I bid , p .212 .

## قائمة المصادر والمراجع


**أولاً : المذكرات :**

- Jeam Baptiste Colbert , Letters in Structions Et Memoires De Colbert vol . 2 , ed . P . Clement Libraire , Paris , 1863 .

**ثانياً : الكتب :**

**١. الكتب العربية والمعربة .**

- عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٩٦.
- محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، مج٧ ، Ktab inc ، بيروت ، ٢٠١٨ .

**٢. الكتب الأجنبية .**

- A . H . Johnson , The Age of the Enlightened Despot 1660-1789 , Methuen and Co .Ltd , London , 1979 .
- B . R . Marker , M . G . Winter , stone in historic Building characterization and per formance , Geological society special publication , London , 2014 .
- David ogg , Louis Xvi , Oxford university press, New York , 1933 .
- F . L . Carsten , The New Cambridge Modern History the As Cendancy of France 1648-1688 , Vol – 5 , Cambridge university press , Great Britain , 1961 .
- H . Robinson , Readings in European history , vol , 2 , Boston , 1906 .
- J . A . R . Marriot , The Evolution of modern Europe ( 1453-1932 ) , methuen and co . Ltd , London , 1933 , p.161 .
- Jamse B . CoLLins , The stste in Early Modern Franch , Cambridge university press, New York,1995 .

- Jerome Blum and Rondo Cameron , The Emergence of the European world , Routledge and kegan paul ltd , London , 1967 , p.264 .
- Lionel Rothkrug , opposition to Louis Xvi the political and social origins of the French Enlighten ment , princeton university press , New Jersey , 1965 .
- Lionel Rothkrug opposition to Louis Xvi , The political and social origing of the French Englightenment , Princeton university press , New Jersey , 1965 .
- Maurice Ashley, Louis Xvi and the Greatness of France , hodder and stoughton Limited , London , 1946 .
- Par N . Lcaron , Michel Leteller son Admini stration comme in tendant D Armee En Piemont 1640-1643 , paris , 1880 .
- Roger Lockyer , Habsburg and Bourbon Europe ( 1470-1720 ) , Longman , third im pression , Longman press , London , 1977 .
- Roger Lockyer , Habsburg and Bourbon Europe , Third immpression , Long man press , London , 1977 .
- Roger Mettan and douglas Sohnson , French history and Society , the Wars of religion of the fifth re public , har per and row publisher SiNC , USA , 1974 .
- Shepard B . Clough and charies woolsey cole , Heath and company , Boston , 1952 .
- Vincent Gronin , Louis Xvi , Collins st . James's Plase , London , 1964 .
- Will and Ariel Durant , the story of civilization part vlll , The Age of Louis Xvi! A history of European civilization in the period of pascal , Moliere , crom well , milton , peter the Great , Newton, and Spinozai 1648-1715 , Simon and schuter press , New York , 1963 , p.20 .


**ثالثاً : البحوث المنشورة :**


- علي جبار ، آن روبيرت جان تيرغو ( ١٧٢٧ – ١٧٨١ ) ودوره الاقتصادي في فرنسا ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، مج٣ ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣ .

- هدى جواد كاظم واسراء شرشاب عايد ، حروب فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر (١٦٦٧-١٧١٤ ) ، مجلة الباحث ، العدد ٣٥ ، ٢٠٢٠ ، جامعة كربلاء .

**رابعاً : الموسوعات باللغة العربية :**

- نقولا ناهض ، الموسوعة ، مج١٤ ، تراد كسيم ، جنيف ، ١٩٨٥ .

**خامساً : الجرائد :**

- سليفان هوفمان وجيرار كايه ، جريدة العالم تاريخ العالم بين يديك ، ترجمة : سمير شيخاني ، ج٤ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٨ .